شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني- دراسة نقدية في منهج تحقيقه

أ.م.د.ياسر أحمد فياض

قسم اللغة العربية

كلية الآداب– جامعة الأنبار

Explanation of The Nine Mu'allaqats of Aba Amru Al Sheibani: A Critical Study in The Methodology of Its Text Editing

الملخص

تقوم هذه الدراسة على كتاب شرح المعلقات التسع، لأبي عمرو الشيباني، الذي نُسِبَ إليه عن طريق الخطأ، ولم يوفق محقق الكتاب في نفيه عن الشيباني أو إثباته له، وذلك راجع في تقديري إلى عدم اكتراث المحقق بضوابط تحقيق النصوص وأصوله، فلم يوضح لنا في مقدمته أنه تعقب أو بحث عن أصل الكتاب أو نسخه الأخرى أو من أشار إليه من القدماء والمُحَدثين. وقد تطرقت في هذا البحث إلى مقدمة المحقق: وناقشت فيها أهم الأمور التي أشار إليها المحقق وجانب الصواب فيها، وعمله في التحقيق، وتأرجحه في نفي الكتاب عن أبي عمرو الشيباني وإثباته له.

وتطرقت إلى نقد المنهج في الكتاب، ووضحت فيه اختلاف منهجه في تعامله مع الآيات القرآنية والحديث النبوي والشعر والشخصيات التي وردت في الكتاب، وناقشت أيضاً: نقد تحقيق النصوص، وهو كثير سببه القراءة المغلوطة، وعدم تخريج النصوص من مواضع تخريجها، وكثرة إقحام النصوص الخارجية في الكتاب.

Explanation of The Nine Mu'allaqats of Aba Amru Al Sheibani: A Critical Study in The Methodology of Its Text Editing

Abstract

This study is concerned with the book The Explanation of Nine Mu'allaqats of Aba Amru AL Sheibani which was attributed to him by mistake and the book editor has not been able to attribute it to AL Sheibani or not, due to the carelessness of the editor of the regulations and fundamentals of the text editing. As he has not explained for us in his preface that he pursued or searched for the origin of the book or its other versions or the ancient and modern writers who referred to it.

I tackled the criticism of the methodology of the book, then I explained his nature in his treatment of the Qura'nic verses, prophetic Hadith, poetry and the characters which were

mentioned in the book. Then, I discussed the criticism of text editing; they are many caused by the wrong reading, not relating the texts to their own writers, and much insertion of the external texts in the book.

المقدمة

علاقتي بالمعلقات قديمة تعود إلى أكثر من ربع قرن أيام دراستي الجامعية الأولية، حين التقيت بأستاذ مادة الأدب الجاهلي، الذي أخذ يصف لنا أهمية هذا العصر من الناحية الأدبية، ونظرية الشك وأولية الشعر ومصادره وطبقات الشعراء وأغراض الشعر وموضوعاته وخصائصه، وأذكر حينها أنه طلب منا حفظ جميع المعلقات، ثم أشار إلى أهميتها في حياة العرب، والخلاف الذي حصل في خبر التعليق والآراء التي قيلت حولها، إلى أن وصل به الحديث إلى أهم الشراح، فأشار إلى ابن الأنباري والنحاس والزوزني والتبريزي، لكنه لم يشر إلى أي شرح ينسب إلى أبي عمرو الشيباني الذي كنا نطمح أن يكون له شرح، ولاسيما أنه لا يقل أهمية عن بقية الرواة والشراح الثقات، لكن الواقع يؤكد خلاف ذلك فالرجل لم ينسب إليه أي شرح للمعلقات.

وبلغ من إعجابي بأدب هذا العصر أن اتخذته ميداناً لتخصصي في مرحلة الماجستير، فبدأت رحلتي واهتمامي بجمع واقتناء المصادر والمراجع التي تخصصت بهذا العصر من دواوين واختيارات ومجاميع شعرية وكتب أدبية وشروح للمعلقات.

ومن الكتب التي وقعت في يدي مؤخراً كتاب شرح المعلقات التسع، لأبي عمرو الشيباني، بتحقيق وشرح عبد المجيد همُّو، الصادر عن مؤسسة الأعلمي للمطبوعات في بيروت، عام٢٠٠١، وقد فرحتُ كثيراً بهذا الكتاب؛ لأنه رأى النور بعد زمن طويل حبيساً في خزائن المكتبات، ولم يشر إليه أحد من القدماء والمُحْدَثين في مساردهم التي صنعوها لشراح المعلقات، ومع فرحي بالكتاب أحزنتني مقدمة محققه، وتحقيقه السقيم الذي أساء إليه محقق الكتاب.

من هنا ظهرت ملاحظات كثيرة –على التحقيق ومقدمته– وأنا أقرأ الكتاب نتجت عنها خطة بثلاثة مباحث: كان الأول بعنوان: غياب أصول التحقيق العلمي، ناقشت فيه: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، والأخطاء المتعلقة بمكملات تحقيق النص، والثاني بعنوان: دراسة نقدية لما ورد في مقدمة التحقيق، ناقشت فيه أهم الأمور التي تطرق إليها المحقق وجانب الصواب فيها، وعمله في التحقيق، وكان المبحث الثالث بعنوان: دراسة نقدية

لمنهج التحقيق، ناقشت فيه: منهج المحقق في تحقيقه للكتاب، ووضحت فيه اضطراب منهجه في التوثيق، وتخريج النصوص.

المبحث الأول: غياب أصول التحقيق العلمي

سيتم في هذا المبحث دراسة قضيتين مهمتين الأولى قبل تحقيق الكتاب، وهي: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، والثانية بعد الانتهاء من تحقيق الكتاب، وهي: الأخطاء المتعلقة بمكملات تحقيق النص.

أولاً: توثيق نسبة الكتاب:

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه من الضوابط الرئيسة في علم التحقيق، فلا يمكن تحقيق الكتاب وإخراجه دون التثبت من نسبته إلى مؤلفه؛ بل يجب أن نعرض هذا الكتاب على فهارس المكتبات والمؤلفات وكتب التراجم ذات الشأن؛ لنستمد منها اليقين بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب إلى مؤلفه [١]؛ لأن الكتب التي نسبت إلى غير مؤلفيها كثيرة[٢]، ويحدث ذلك عن طريق الخطأ أو الجهل أو الوهم من الناسخ، أو بدواعي التزييف، والمحقق الحذر هو الذي يستطيع بالبحث والتدقيق اكتشاف الخطأ في هذه النسبة.

وأبو عمرو الشيباني قد نسب إليه كتابان، وبعد التفحص والتدقيق تبين أنهما منسوبان خطأ إليه، وهما:

١-الغريب المصنف، اتضح لدى محققه أنه لأبي عُبيد القاسم بن سلام الهروي[٣] .

٢-شرح المعلقات التسع، وهو الكتاب الذي قامت عليه هذه الدراسة، فقد نسبه محققه خطأ إلى أبي عمرو الشيباني .

ولمعرفة مؤلف الكتاب لابد على المحقق من دراسة الكتاب دراسة مستفيضة واعية، لأجل التوصل إلى دليل أو إشارة تكشف حقيقة الكتاب، من ذلك مثلاً: الأحداث التاريخية التي وردت في الكتاب، أو الشخصيات التي عاصرها المؤلف أو التقى بها أو أشار إليها،

---

[١] ينظر: تحقيق النصوص ونشرها ٤٥.

[٢] تنظر الأمثلة على الكتب التي نسبت خطأ إلى غير مؤلفيها في كتاب: مناهج تحقيق التراث ٧٥-٧٦، ومحاضرات في تحقيق النصوص ١٢-١٣.

[٣] ينظر: مناهج تحقيق التراث ٧٥.

أو ذكره لأحد مؤلفاته في أثناء حديثه عن مسألة معينة في الكتاب، وكل ذلك مما يعين المحقق على اكتشاف هوية مؤلف الكتاب.

أمارات نفي النسبة:

١-أمارات قديمة:

قال المحقق الفاضل: ((فاستوقفتني مخطوطة في هذا الباب لم أرها منشورة في الأسواق، إنها شرح المعلقات لأبي عمرو الشيباني. رأيتها وقفت أمام العنوان وتساءلت أتراها حقاً لأبي عمرو الشيباني؟ ورأيت من كتب أمام هذه المخطوطة وصورت هذه الكتابة معها الملاحظات التالية:

١-ليس في قائمة كتب الشيباني شرح المعلقات، وقد جمع شعر القبائل، ولم ينص على المعلقات في الفهرست لابن النديم ولا في البغية.

٢-لا يبعد أن يكون شرح التبريزي لتشابه الشرح في كثير من الأبيات فيهما مع اختلاف قليل.

٣-في المجموعة بعض الزيادات عن شرح الخطيب التبريزي كما أن في التبريزي زيادة في بعض الشروح وتشابه كبير في بقيتها))[١].

انتهى كلام المحقق: وهو كلام يبدو أنه اقتبسه مما كُتِبَ على المخطوطة، وهذه النقاط الثلاث فيها إشارة واضحة إلى المحقق أن الشرح ليس للشيباني، وفيه اقتباس وتشابه مع شرح التبريزي، وعند مراجعتي لشرح ابن الأنباري والنحاس وجدت تشابهاً كبيراً بينهما مما يرجح بل يجزم أنه منقول عن هذه الشروح، وليس من عمل الشيباني.

لكن الأهم من ذلك أن المحقق أقدم على تحقيق هذا الشرح باسم الشيباني مع وجود الإشارة والدليل الذي وجده على المخطوطة، فكان عليه أن لا يحققه بهذا الاسم أي منسوباً إلى الشيباني؛ لأن ما ذكره الذي علق على المخطوطة يكفي بنفيه عنه.

٢-أمارات حديثة:

(١) مقدمة المحقق ٥-٦.

قال المحقق الكريم في مقدمة تحقيقه تحت عنوان: (مذهب شارح المخطوطة بشرحه): ((حينما قرأ الدكتور عز الدين بدوي شيئاً من هذه المعلقات أشار بوضوح إلى أن هذا الشرح لا يمكن أن يكون لأبي عمرو الشيباني، وأكد أن أسلوب الشارح يختلف عن أسلوب أبي عمرو الشيباني كلية))[1].

إشارة المحقق في نصه السابق تدل على أن الذي قرأ المعلقات أو قل: شيئاً منها بحسب تعبيره، هو الدكتور عز الدين بدوي، فلا أدري متى أصبحت قراءة النص توكل إلى زميل أو صديق لِيُقوِّمَ هذا العمل؟ ثم إن عبارة(شيئاً من هذه المعلقات) يعني أنه لم يقرأ كل المعلقات، ليصل في نهاية الأمر إلى استنتاج مضمونه: نفي نسبة المعلقات إلى أبي عمرو الشيباني، وهذا يعني أن الاستنتاج يعود لصديقه الدكتور بدوي.

هنا لا بد من الوقوف عند نقطة مهمة، كان على المحقق الانتباه عليها، وهي قراءة النص مراراً وتكراراً ليصل إلى حقيقة إثبات الشرح أو نفيه عن أبي عمرو الشيباني؛ لأنها أفضل طريقة لذلك، واتضح من النص السابق أيضاً أن الدكتور عز الدين بدوي هو الذي اكتشف أن أسلوب الشارح يختلف عن أسلوب أبي عمرو الشيباني، ألا يحق لنا هنا أن نسأل ما هو عمل المحقق في هذا الكتاب؟ هل نشر الكتاب فقط؟ لأن الذي قرأ المخطوط ووازن أسلوب الشيباني بأسلوب المخطوط هو زميل المحقق وليس المحقق.

تردد المحقق في النسبة:

إن أول ما يثير الانتباه في هذا الشرح هو نسبته إلى أبي عمرو الشيباني، ومن يسمع به سيتشوق إلى قراءته، ولا سيما أنه منسوب إلى الشيباني العالم اللغوي الكبير، من الثقات في رواية الحديث النبوي الشريف، ومن المهتمين بالشعر وروايته، كما أنه جمع أشعار أكثر من ثمانين قبيلة، والذي أثارني أكثر هو مقدمة المحقق الكريم، إذ تأرجح بين نفيه للنص عن أبي عمرو الشيباني وإثباته له، فتارة ينفي النص عن مؤلفه، وتارة يثبته كما حصل في عنوان الكتاب الذي أقرَّ واعترف بنسبته إليه، فعند قراءتي للشرح عرفت أنه ليس للشيباني، فالنص هو اقتباس من شرح المعلقات السبع لابن الأنباري وشرح المعلقات

(١) مقدمة المحقق ١٠.

التسع للنحاس وشرح المعلقات العشر للتبريزي، اقتطعه جامعه أو ناسخه من أماكن متعددة من الشروح المذكورة آنفاً ليؤلف منها شرحاً جديداً وباسم جديد.

وقد ذكر المحقق:((أن هذا الشرح الذي بين أيدينا لا يمكن أن يكون لأبي عمرو الشيباني؛ للأسباب الآتية:

١-اعتماده النحو بشكل كبير وأبو عمرو راوية أكثر من كونه نحوياً فقد ألف وجمع أشعاراً كثيرة، كما قال ابن النديم في الفهرست ولم يشر ابن النديم إلى أنه ألف في النحو.

٢-ورد في النص ابن السكيت ونقل عنه بعض العبارات الإعرابية، وابن السكيت متأخر في الزمن عن أبي عمرو الشيباني.

٣-إن النحاس وابن الأنباري قد نقلا عن أبي عمرو الشيباني، انظر مقدمة قصيدة عمرو بن كلثوم فقد أوردها التبريزي بينما لم يوردها صاحب المخطوطة مما يدل على أن هذه المخطوطة لا علاقة لأبي عمرو الشيباني بها ولو كانت كذلك لوردت المقدمة كما أوردها التبريزي.

٤-إن المخطوطة في كثير من الحالات تستشهد بشكل جزئي بأبي عمرو الشيباني ولا تعتمد عليه كثيراً.

٥-إن فقدان المقدمة والصفحات الأخيرة جعل هذه المخطوطة مجهولة ولهذا عنونها الكاتب الذي علق عليها بالقصائد المجهولة)) [1].

نفي نسبة المخطوط عن أبي عمرو الشيباني:

قبل أن أجيب عن الأسباب التي ذكرها محقق الكتاب في نفي نسبة هذا الشرح عن أبي عمرو الشيباني، أقول: إن الذي أقر واعتمد على هذا العنوان وأكد أنه للشيباني هو المحقق نفسه، وذلك من خلال ذكره للمؤلف في عنوان الكتاب، إذ ذكر العنوان تحت اسم(شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني) والذي يعمل في ميدان تحقيق النصوص يعرف هذا الأمر، وإذا شك محقق الكتاب في نسبة الكتاب إلى صاحبه يقول: المنسوب

(١) مقدمة المحقق ١١-١٢.

إلى، أما إذا تيقن من صاحبه فيذكر اسمه مع عنوان الكتاب، وحصل هذا الأمر كثيراً في تراثنا العربي[1].

أما عن الأسباب فقد كرر المحقق منها بعض النقاط دون أن يشعر، فالنقطة الأولى المتعلقة باعتماد الشارح على النحو سيذكرها لاحقاً، عند حديثه عن بعض الملاحظات العامة حول المخطوطة، وعند مراجعتي لهذا الشرح لم أجده كما ذكر محققه يعتمد على النحو بشكل كبير، فهو كبقية الشروح فيه قضايا لغوية وصرفية وإعراب لبعض الكلمات من الأبيات الشعرية، وهو منقول عن بقية الشراح السابقين.

أما عن النقطة الثانية المتعلقة بورود ابن السكيت وهو متأخر عن الشيباني، فليس ابن السكيت وحده ممن ورد متأخراً عن الشيباني فقد وردت سبع شخصيات أخرى متأخرة هي: النحاس(ت٣٣٨هـ)، وابن الأنباري(ت٣٢٨هـ)، والمبرد(ت٢٨٥هـ)، والرياشي(ت٢٥٧هـ)، والسجستاني(ت٢٤٨هـ)، والمازني(ت٢٣٨هـ)، وابن الأعرابي(ت٢٣١هـ).

وأما عن النقطة الثالثة التي أكد فيها المحقق أن النحاس وابن الأنباري قد نقلا عن أبي عمرو الشيباني، وواضح هذا في مقدمة قصيدة عمرو بن كلثوم التي أوردها التبريزي، ولم يوردها صاحب المخطوطة ولو كانت المخطوطة لأبي عمرو الشيباني لأوردها لأنه قد تأثر كثيراً بالتبريزي، السؤال المطروح هنا ماذا لو أن صاحب المخطوطة قد أورد مقدمة قصيدة عمرو بن كلثوم التي ذكرها كل من النحاس وابن الأنباري التي نقلها عنهما التبريزي؟ هل يصح بعد ذلك أن ننسب الكتاب إلى أبي عمرو الشيباني؟ الأمور لا تقاس هكذا بالنقل فهناك شروط وضوابط لمعرفة صاحب النص، وقد أشرت إليها في البحث ولا داعي إلى تكرارها.

والحديث ذو صلة عن النقطة الماضية، فقد ذكر المحقق أن الدكتور فخر الدين قباوة أشار إلى أن شرح النحاس مازال مخطوطاً في القاهرة[2]، فكيف علم المحقق أن النحاس قد نقل عن الشيباني؟ فالنحاس لم يذكر شيئاً في مقدمة قصيدة عمرو بن كلثوم، بل بدأ مباشرة بقوله: قال عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب الكلبي[3]: ثم ذكر المعلقة،

(١) تحدثنا عن ذلك الأمر في بداية البحث.
(٢) مقدمة المحقق ٧.
(٣) شرح القصائد التسع المشهورات ٦١٣/٢.

أما ابن الأنباري فقد ذكر مقدمة طويلة جداً قبل المعلقة[١]، ونقل التبريزي عنه هذه المقدمة إلا أنها كانت مقتضبة إلى حد ما [٢]، وفي شرح المعلقات التسع للشيباني ذُكِرَتْ المقدمة بعد أن وضعها المحقق بين معقوفين، وهي قريبة جداً مما أشار إليه ابن الأنباري[٣] وهو خلاف ما ذكره المحقق بعدم ذكر الشيباني للمقدمة التي وردت في معلقة عمرو بن كلثوم.

وبشأن النقطة الرابعة الاستشهاد الجزئي بأبي عمرو الشيباني، يؤكد نفي الكتاب عنه، لكن هذا وحده غير كافٍ، فهناك إشارات أكبر من ذكره جزئياً أو كلياً تدفع الباحث إلى إنكاره من أول قصيدة يقرأها.

أما عن النقطة الخامسة والأخيرة، التي أشار فيها المحقق إلى فقدان المقدمة والصفحات الأخيرة، فقد سبق أن تحدث المحقق عن هذا الأمر، إذ قال: وصلتنا هذه المعلقات مبتورة الأول والآخر ولهذا لم نستطع معرفة الناسخ من هو ولا طريقة شيوخه وعمن تلقاها[٤].

إذا كان هذا هو أصل الكتاب يفتقد إلى المقدمة وإلى أوائل أبيات المعلقات وأواخرها، فما المسوغ لتحقيقه ونشره؟ فهو يفتقد إلى كل مقومات النص السليم، ولا أدري ما الدافع الذي يقف وراء تحقيقه ونشره؟ ثم لم نجد أي إشارة أو دليل من المحقق تدل على أن في النص سقطاً أو نقصاً، فالمعلقات جاءت متكاملة وفيها زيادة على بقية الشراح جميعاً، بل إن المحقق أقحم قصائد كاملة في الكتاب معللاً ذلك لوجود تشابه بين النصين، إذن أين النقص؟ في الحقيقة يبقى هذا الشرح مجهول الهوية كما أشار الشخص الذي كتب تعليقاً على المخطوطة، فحاله حال أي كتاب مجهول المؤلف، لم يحاول محققه أن يعرف صاحبه؛ لأنه لم يذكر أي شيء عن هذا الموضوع.

وقبل قليل كنا بصدد الحديث عن الشرح المجهول، الذي طرز المحقق هذا الكتاب بهذا العنوان الجديد (المعلقات المجهولة) [٥]، فهو اعتراف من المحقق أن هذا الكتاب مجهول النسب فلم يستطع نسبته إلى مؤلفه، فإذا كان هذا توجه المحقق وعدم معرفته لصاحب الكتاب، فَلِمَ جعل أبا عمرو الشيباني مؤلفاً لهذا الكتاب، لأن الشرح حكم عليه

(١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٦٩.
(٢) شرح القصائد العشر ٣٧٩.
(٣) شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشياني ٣٠٥.
(٤) مقدمة المحقق ٧.
(٥) مقدمة المحقق ١٢.

سابقاً بأنه مجهول، وهو مسوغ قوي ودافع كبير بعدم تحقيق هذا المخطوط؛ لأن قيمته العلمية بمعرفة صاحبه ومدى الإضافة التي قدمها في تخصصه، أما على هذا الأساس فالشرح مقتبس من بقية شروح المعلقات المحققة والمنشورة وكلها أفضل من هذا الشرح، وتحت عنوان المعلقات المجهولة ذكر المحقق أيضاً، أن الكتاب قد تضمن قصيدتين إحداهما لحسان بن ثابت وأخرى منسوبة إلى عبدالله بن عمر، وهما مما لا علاقة لهما بموضوع المعلقات وشرحها، وفي تقديري أن شارح النص شارح متأخر في القرن الحادي عشر الهجري اعتمد على بقية شروح المعلقات ونسخ منها وأضاف إلى النص قصيدتين لحسان وأخرى لعبدالله بن عمر ثم ارتأى لنفسه تجوزاً أن يسميه شرح المعلقات التسع، وأتم المحقق من عنده معلقة الحارث بن حلزة لتصبح عشراً.

ثم ذكر المحقق الفاضل:((يبقى الأمر في طي المجهول حتى نستطيع العثور على نسخة أخرى من هذه المخطوطة في مكتبات العالم وحينها تجلو الحقيقة))[١].

المحقق الفطن قبل أن يُقْدِمَ على تحقيق أي نص مخطوط عليه متابعة مخطوطات الكتاب عبر مكتبات العالم وعن طريق الكتب القديمة والحديثة التي تشير إلى وجود النسخ المخطوطة في أماكنها، لا كما حصل مع محقق هذا الشرح، إذا أقدم على تحقيقه على نسخة وحيدة مجهولة الهوية لا يعرف مؤلفها ولا ناسخها و تخلو من المقدمة والخاتمة، ولا نبقى ننتظر العثور على نسخة أخرى في مكتبات العالم كما ذكر المحقق، وإنما نأخذ بأسباب توثيق النص وتحقيقه بدأ من نسخه الخطية وعنوانه ونسبته إلى مؤلفه وانتهاءً بطبعه وإخراجه إخراجاً سليماً ليرى النور نصاً سليماً معافى من كل الشوائب التي تعتريه.

وفي الفقرة نفسها أشار إلى بعض الدلالات التي كان من الممكن أن تدلنا على صاحب المخطوط، ومنها[٢]:

١-والذئب له أسماء يقال له: ذئب وسرحان وسلق وأوس وسيد وقد أوضحناه في كتابنا "غرر المعارف ودرر العوارف".

٢-ثم استولى من بعد جرهم على البيت خزاعة ثم قريش، وقد أوضحنا ذلك في كتابنا "ترجمان الأشواق".

---

(١) مقدمة المحقق ١٣.
(٢) مقدمة المحقق ١٤.

ثم علق المحقق على هذين الكتابين بقوله: هذان الكتابان إن استطعنا معرفة مؤلفهما استطعنا معرفة من المؤلف؛ لأن الناسخ على ما اعتقد لا يحيل مثل هذه الإحالات وخاصة بعدما نفينا نسبة هذه المخطوطة عن أبي عمرو الشيباني.

هذه إشارة طيبة من صاحب الكتاب لدلالة على كتابيه، لكني لم أجد المحقق يذكر لنا أنه بحث أو نقب عن هذين الكتابين ليصل إلى صاحبهما، ليخرج بنتيجة نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه، فكل الذي ذكره هو إذا استطعنا معرفة مؤلفهما استطعنا معرفة من المؤلف، وهذا الكلام هو تنصل من مسؤولية البحث عن صاحب الكتابين ليصل بعده إلى حقيقة صاحب هذا الشرح الذي حققه؛ بل من واجبه بوصفه محققاً أن يعرف صاحبه، ثم إني فتشت وتابعت وسألت عن الكتابين فلم أظفر بشيء ذي فائدة عن الكتاب الأول، أما الكتاب الثاني فعرفت من عنوانه أنه لابن عربي، وطالعت كتبه المطبوعة والمحققة علَّني أجد ضالتي، لكني لم أظفر بشيء يخدم الموضوع، ولأبي الفتح الإسكندري، كتاب بهذا العنوان لم نعرف عنه أي شيء[1].

وقد انتهى بي البحث في هذه الدراسة إلى إنكار أن يكون الكتاب لأبي عمرو الشيباني، أما الأدلة التي تنفي الكتاب عنه، فهي:

١-وجدت الكثير من الشخصيات التي ذُكرت في الكتاب قد عاشت إلى زمن متأخر عن زمن أبي عمرو الشيباني.

٢-كثرة النقول عن الشراح المشاهير، كأمثال ابن الأنباري والنحاس والتبريزي، فهو ينقل بالنص، ولا نستطيع القول: إن هذا الشارح قد تأثر أو أخذ عنهم كحال التبريزي الذي تأثر كثيراً بالشرحين السابقين، لكنه نقل سرقة وإغارة على جهد غيره.

٣- لم يشر أي أحد من القدماء ولا المُحْدَثين إلى وجود كتاب لأبي عمرو الشيباني يحمل هذا الاسم، ولم يجهد المحقق نفسه في الرجوع إلى الكتب التي تعينه على هذا الجانب، وهي كثيرة ومتاحة للباحثين والمحققين.

هذه الأسباب مجتمعة أظهرت الشك في نسبة الكتاب إلى الشيباني، فتفحص مادة الكتاب وما فيه من أخبار وروايات وشخصيات وأحداث، كشفت زيف نسبة الكتاب إلى

(١) ينظر كشف الظنون ٣٩٦/١، هدية العرفين ٢٦١/٢.

الشيباني، فالشيباني قد توفي سنة(٢٠٦هـ)، ووردت في الكتاب سبع شخصيات متأخرة عنه هي: النحاس(ت٣٣٨هـ)، وابن الأنباري(ت٣٢٨هـ)، والمبرد(ت٢٨٥هـ)، والرياشي(ت٢٥٧هـ)، والسجستاني(ت٢٤٨هـ)، والمازني(ت٢٣٨هـ)، وابن الأعرابي(ت٢٣١هـ)، فدراسة النص من الداخل كانت مهمة جداً بالنسبة إلى المُحَقِّقِ للكشف عن زيف الكتاب، إلا أن ذلك الأمر قد غاب عن المُحَقِّقِ، ولم يتنبه عليه.

ثانياً: الأخطاء المتعلقة بمكملات تحقيق النص

قد يظن البعض أن تحقيق النصوص ميدان رحب للخوض في غماره، أو مركب سهل من اليسير الوصول إليه، بل هو عمل محفوف بالمخاطر، ومهمة ليست باليسيرة، وتجربة قاسية يخوضها المحقق وحده مع النص المخطوط، فقد يقضي المحقق الأمين ليلة كاملة، أو أياماً في تصحيح كلمة، أو إقامة عبارة، أو تخريج بيت من الشعر، أو البحث عن كلمة مطموسة، أو تصويب علم من الأعلام؛ لذلك على المحقق أن يكون متبحراً في أغلب شعاب المعرفة والثقافة، واعياً بموضوع الكتاب الذي يقوم بتحقيقه، وعارفاً كل إشارة أو حادثة أو اعتبار تاريخي يرد ذكره في الكتاب؛ ليستطيع بعد ذلك إخراج نص سليم معافى من كل ما يعتريه من أخطاء التحقيق.

والمتتبع لحركة الفكر العربي في عصوره المختلفة يروعه الكم الهائل من التصانيف المهمة التي تركها لنا العلماء الأفاضل، وفي هذا دلالة على نضوج الفكر العربي واستمراريته على الرغم مما تعرض له من حروب وهجمات، فكان ما تركه هؤلاء العلماء من خير الكنوز التي نعتز بها، لإخراجها إلى حيز الوجود إثراء للعلم وإفادة طلابه.

وحين حل العصر الحديث تسارعت الأحداث في نشوء المطابع الحديثة، وانتشار حركة التأليف والطباعة والنشر والقراءة، مما أدى إلى تغيير جذري في المتلقي العربي المتمثل بحبه للاطلاع ومعرفة تراثه الدفين، الذي أصبح تحقيقه وإخراجه ضرورة ملحة تمليها الظروف على المحققين، فتوجهت الأنظار صوب المحققين إلى إحياء هذا التراث العظيم الذي يدل على سعة علوم العرب ومعارفهم، وقد أسهم في هذه الحركة العلمية لإحياء التراث عدد من العلماء والباحثين من محبي تراثنا، وكذلك المؤسسات كالمجامع العلمية والجامعات العربية.

ومع انتشار المطابع الحديثة وكثرتها في البلدان العربية والغربية، لقي تراثنا اهتماماً واسعاً من العرب وغيرهم، فحققوه ونشروه حتى تكاد الساحة الأدبية تمتلئ بالكتب التراثية، ومع هذا الاهتمام بالتراث والحفاظ عليه بخروجه محققاً تحقيقاً علمياً، ظهرت بعض المؤلفات التي أساء من يدعي التحقيق لها إلى تراثنا، وتمثلت هذه الإساءة بالعجلة والجهل بأصول علم التحقيق، ومن مظاهر ذلك إهمال مكملات التحقيق.

فيتوقع من المحقق بعد أن ينهي عمله في تحقيق الكتاب، أن يقيم دراسة للمؤلف والكتاب، يذكر فيها ترجمة وافية للمؤلف، وتعريفاً شاملاً للكتاب، وحين ينتهي من دراسة المؤلف والكتاب يوضح منهجه المتبع في تحقيقه للكتاب، مع علمنا أن عمل التحقيق يختلف من محقق إلى آخر، وكل بحسب خبرته في هذا المجال من اختيار النسخة الأم، وترقيم أوراق المخطوطة، وتخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والحكم والأقوال المأثورة والأمثال، والأبيات الشعرية وكل من الأماكن المخصصة للتخريج، والإشارة إلى البحور الشعرية ووضعها بين معقوفين، والتعريف بالأعلام تعريفاً وافياً، ومعالجة السقط أو الخرم أو الطمس، عن طريق الرجوع إلى كتب المؤلف أو الكتب التي كانت قريبة من موضوعه، ثم يلحق المحقق عمله بصور من المخطوطة، ولاسيما صورة لعنوان الكتاب والورقة الأولى والورقة الأخيرة منه، وعمل الفهارس الفنية العامة للكتاب، تشتمل فهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال، والأماكن والبلدان، والأعلام، والشعر، وأخيراً يذكر المحقق في آخر الكتاب المصادر والمراجع التي أفاد منها في عمله.

وتجدر الإشارة إلى أن المحقق الفاضل لم يلتزم بهذه الضوابط وأخل بها، فلم يجر دراسة وافية للمؤلف ولا تعريفاً شاملاً للكتاب، إنما اقتصر عمله على تخريج بعض الآيات والأحاديث والتعريف بعلمين فقط، وتوثيق عشرة نصوص شعرية من أصل خمسة وخمسين نصاً، وترك بقية الضوابط، كما أن الكتاب يخلو من الفهارس الفنية التي تسمى مع بقية الضوابط بمكملات التحقيق التي تعين المحقق كثيراً على عمله.

أما المصادر والمراجع فهي الأخرى شملتها الملاحظات، وقد أخفق المحقق في كثير من الجوانب المتعلقة بها، ولنأخذ أمثلة على هذا الإخفاق، فمن المتعارف عليه في ترتيب المصادر والمراجع أن ترتب بحسب الترتيب الهجائي، لكن الملاحظ هنا تقديم وتأخير حسب ما يحلو للمحقق، فانظر مثلاً إلى المصادر ذوات الأرقام ٩١، ٩٢، ٩٣،

وهي آخر المصادر في الكتاب، كيف ذكرها المحقق؟ (بدائع الشعر في الحماسة والفخر)، (فن الفخر، ديوان المهلهل)، هذا نموذج يسير على التخبط في ترتيب المصادر، ومسألة أخرى مهمة أن المحقق لم يشر إلى المعلومات كاملة، فهو يوردها مقتضبة ولا يمكن للقارئ معرفة المقصود منها، لنقص مهم في بطاقة المعلومات المتعلقة بها، والأمثلة كثيرة على ذلك، منها مثلاً: (فن الفخر: أبو حاقة)، (ديوان عنترة: عبد المجيد همو)، (المخلاة: العاملي، القاهرة)، (لسان العرب: ابن منظور)، (عيار الشعر: ابن طباطبا)، تلك هي بعض مصادر التحقيق، فلا نعرف أين طبعت وتاريخ الطبع وبقية المعلومات الأساسية في المصدر؟.

كما أخفق المحقق الكريم في ذكر المعلومات الصحيحة المتعلقة ببعض المصادر وهي كثيرة، منها مثلاً: (ديوان عنترة المولوي، لم ينشر بعد)، (المغني ابن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد)، (الصناعتين، العسكري)، (المعلقات العشر التبريزي، تحقيق قبادة).

سأشير إلى أهم الأخطاء التي وقع فيها المحقق في ذكره لهذه المصادر: ديوان عنترة تحقيق محمد سعيد مولوي، نشره المكتب الإسلامي ١٩٧٠، إذ ذكر المحقق أن اسم محقق الديوان(المولوي) وهو خطأ، كما ذكر أنه لم ينشر بعد وهو وهم منه، فقد نشر قبل أكثر من ربع قرن. كتاب المغني، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، لا كما كتبه المحقق. الصناعتين الصواب الصناعتان أو كتاب الصناعتين، وقد أخفق المحقق في كتابة هذا المصدر بالصورة الصحيحة. المعلقات العشر للتبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة وليس قبادة كما كتبها المحقق.

والملحظ الأهم هنا أن المحقق أشار في مسرد المصادر والمراجع إلى ثلاثة وتسعين مصدراً، والمستعمل في الكتاب بحسب الإحصائية التي أجريتها عليه هي ستة وثلاثون مصدراً فقط، فلا أدري من أين أتى ببقية المصادر؟

المبحث الثاني: دراسة نقدية لما ورد في مقدمة التحقيق

بدأ المحقق الفاضل مقدمته بثماني صفحات، أشار فيها إلى حبه للشعر الجاهلي، وأثمر هذا الحب بحصوله على إجازة في آداب اللغة العربية، وذكر فيها قصته مع المخطوطة التي حققها، مما أفرز لدي مجموعة ملاحظات، أسجلها تحت العناوين الآتية:

أولاً: تعليق المعلقات على أستار الكعبة:

قال المحقق الكريم: ((فقد قرأت في سيرة عنترة المعلقات كلها بدءاً من امرئ القيس، وانتهاءً بعنترة، لأنه كما تصوره السيرة آخر شاعر علق قصيدته على جدار الكعبة حرسها الله))[١].

في هذا الرأي شيئان، الأول: لم تذكر كتب الأدب والسير أن عنترة بن شداد آخر من علق قصيدته على الكعبة، هذا يعني حقيقة خبر التعليق، الثاني: قضية تعليق المعلقات انتهى منها العلماء وتوصلوا إلى رأي حاسم ينكر تعليقها لأسباب رأوها وجيهة، ولعل أقدم من أشار إلى هذه القضية أبو جعفر النحاس(ت٣٣٨ هـ)، إذ قال:(فأما قول من قال: إنها علقت في الكعبة فلا يعرفه أحد من الرواة)[٢].

وممن أنكر الفكرة – فكرة التعليق من المحدثين – الدكتور جواد علي إذ قال: (لم أجد بين الموارد التي وصلت إلينا من موارد مطبوعة أو مخطوطة مورداً واحداً يذكر أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) حينما فتح مكة..... وجد معلقة واحدة أو جزءاً من معلقة أو أي شعر آخر وجد مكتوباً ومعلقاً على أركان الكعبة أو على أستارها كما أني لم أجد في أخبار بناء الكعبة خبراً يشير إلى أنهم علقوا المعلقات على الكعبة حينما أشادوها وبنوها من جديد)[٣].

ثانياً: شرح المعلقات للنحاس:

قال المحقق الفاضل: ((رجعت إلى التبريزي بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، فألفيت أنه اعتمد في شرحه على مصدرين مهمين:

---

(١) شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني، مقدمة المحقق ٥.

(٢) شرح القصائد التسع المشهورات : ٦٨٢/٢ .

(٣) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ٥١٦/٩، وللمزيد ينظر: تاريخ آداب العرب١٨٧/٣، تاريخ الأدب العربي- العصر الجاهلي ١٤٠، تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام ٨٤ وما بعدها، البناء الفني لخواتيم القصائد الجاهلية بين المروي والمقروء ١٩٩.

١-شرح النحاس للمعلقات وهو مخطوطة لا زالت في القاهرة أشار الدكتور قباوة إليها لم تطبع.

٢-شرح ابن الأنباري وهو مطبوع))[١].

أما شرح النحاس، فكان مطبوعاً عندما نشر المحقق شرح المعلقات التسع للشيباني، فقد حققه أحمد خطاب عمر ونشره في بغداد عام ١٩٧٣، أي قبل أكثر من ربع قرن على تحقيق ونشر المعلقات التسع للشيباني، كما تشير بذلك مقدمة المحقق إلى أنه انتهى منه عام ١٩٩٧، ونشره عام ٢٠٠١؛ لكن الذي أوقعه في هذا الوهم، هو إشارة الدكتور فخر الدين قباوة عندما نشر شرح المعلقات العشر للتبريزي، فكانت نشرته الأولى في المكتبة العربية-حلب، ١٩٦٩، وكذلك طبعته الثانية التي صدرت عن المكتبة نفسها عام ١٩٧٣، فحين نشر الدكتور قباوة شرح المعلقات العشر أشار إلى أن شرح النحاس مازال مخطوطاً لم يحقق ولم ير النور بعد، لذلك كان على المحقق أن لا يعتمد على آراء الآخرين، وإنما يتابع بنفسه المطبوع، ومكان طبعه، ولاسيما فيما يتعلق بالمعلقات وشروحها.

ثالثاً: نقل التبريزي عن ابن الأنباري:

قال المحقق: ((ترتيب ابن الأنباري لا يختلف في ترتيبه عن التبريزي))[٢].

فالمعروف أن التبريزي نقل عن ابن الأنباري في شرحه كثيراً وتأثر به في مواطن كثيرة، فقد اعتمد عليه بجمع النسب والأخبار واللغة وبعض وجوه المعاني والنحو، لا كما ذكر المحقق سابقاً، فابن الأنباري أسبق زمنياً من التبريزي.

رابعاً: نقص في عدد القصائد والأبيات:

قال المحقق الكريم: ((هنالك نقص في عدد القصائد، فقصيدة الحارث بن حلزة لم توردها المخطوطة على الإطلاق، ولم تشر إليها، وقصيدة عبيد بن الأبرص لم يوردها ناسخ المخطوطة بشكلها الكامل وإنما أوردها ناقصة مبتورة ولا أدري ما السبب؟)) [٣].

(١) مقدمة المحقق ٧.
(٢) مقدمة المحقق ٧.
(٣) مقدمة المحقق ٧.

قول المحقق: إن المخطوطة لم تورد قصيدة الحارث بن حلزة، ونقص في عدد أبيات قصيدة عبيد بن الأبرص، سيكرره المحقق في الفقرة التالية مباشرة تحت عنوان(ملاحظات عامة عن المخطوطة) النقطة الأولى الفرع (ب ، ج)، وهذا ما يدل على التخبط في المنهجية وتكراره لأكثر فقرات المقدمة وقد أشرت إلى ذلك خلال حديثي في أكثر من موضع، وشيء آخر يظهر في نص المحقق،(وقصيدة عبيد بن الأبرص لم يوردها ناسخ المخطوطة بشكلها الكامل) فمن الذي يورد القصيدة كاملة الناسخ أم الشارح؟ وهذا الأمر لحظته كثيراً عند محقق الكتاب فهو لا يميز بين الشارح والناسخ والمؤلف[١]، وذلك يحتاج إلى إعادة نظر.

خامساً: معلقات مبتورة الأول والآخر:

قال المحقق الفاضل: ((وصلتنا هذه المعلقات مبتورة الأول والآخر ولهذا لم نستطع معرفة الناسخ من هو ولا طريقة شيوخه عمن تلقاها))[٢].

إشارة المحقق أن المعلقات جاءت مبتورة الأول والآخر، هذه كلها أسباب كان من الممكن أن يستغلها المحقق ولا يُقْدِمُ على تحقيق نص مجهول الهوية ساقطة منه الأوراق الأولى والأخيرة، لأن في مقدمة الكتاب معرفة لمنهج المؤلف وتبويبه لكتابه وطريقة شيوخه وعمن تلقاها، كما أن في خاتمة الكتاب معرفة لناسخه وتاريخ نسخه، أما على هذه الحال فهو كأغلب الكتب مجهولة المؤلف التي سقطت منها مقدمتها وخاتمتها.

سادساً: ملاحظات عامة عن المخطوطة:

١-اختلاف المخطوطة عن بقية شروح المعلقات:

قال المحقق الكريم: ((أحب أن أبدي بعض الملاحظات العامة حول المخطوطة:

تختلف هذه المخطوطة عما لدينا مما نشر عن المعلقات بما يلي:

أ-**اختلاف الترتيب:** أولاً: الجمهرة للخطابي، ثانياً: شرح المعلقات السبع للزوزني، ثالثاً: جواهر الأدب للهاشمي، رابعاً: ترتيب النحاس، خامساً: ابن الأنباري ترتيبه كالتبريزي))[٣].

(١) مقدمة المحقق ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٤، ١٥.
(٢) مقدمة المحقق ٧.
(٣) مقدمة المحقق ٨.

انتهى كلام المحقق على الفقرة أ من النقطة١، وأحب أن أوضح الآتي عليها: من الطبيعي أن تختلف اختيارات كل شارح عن الآخر، تبعاً لثقافته وتوجهه وهي مسألة صحيحة لا تخدش عمل الشراح، فشارح جمع سبعاً من القصائد وآخر جمع تسعاً، في حين جمع آخر عشراً، لكن تبقى قضية مبلغ التأثر بمن سبقه هي مقياس التفاضل بين الشراح، ولاسيما بوجود المدرستين الكبيرتين البصرة والكوفة وكل منهما تريد التفوق على الأخرى، ومسألة اختلاف هذه المخطوطة عن بقية ما نشر من الشروح، لا تشكل أهمية بالنسبة إلى القارئ بقدر ما تشكل أن هذا النص هل هو منقول عن بقية الشروح أو لا؟ هنا تكمن المشكلة الرئيسة، فما المشكلة إن تقدم شاعر على آخر؟ لكن الأهم من ذلك كما أشرت هو أصالة المخطوطة وعدم سرقتها من بقية الشراح.

ومسألة أخرى تلوح في هذا النص، إذ جعل المحقق الفاضل كتاب جواهر الأدب للسيد أحمد الهاشمي من ضمن المصادر القديمة التي وازن بها بين هذه المخطوطة وبقية شروح المعلقات، فالمعروف أن السيد الهاشمي باحث محدث(ت ١٣٦٢هـ- ١٩٤٣م)، لا يجوز إقحامه في ترتيب المعلقات مع الشراح القدامى، لأن الفاصل الزمني بينه وبين الخطابي والزوزني والنحاس وابن الأنباري بعيد جداً، ولا بأس من الإشارة إليه مع المحدثين، أما على هذا الأساس فلا يجوز ذلك مطلقاً.

وملاحظة أخرى على ترتيب المحقق، إذ ذكر: ابن الأنباري ترتيبه كالتبريزي، فهذه المسألة أشار إليها المحقق أكثر من مرة في مقدمته، فالمعروف أن التبريزي تأثر بابن الأنباري ونقل عنه في شرح المعلقات العشر وليس كما أشار المحقق.

وتبقى ملاحظة أخيرة على النص السابق، إذ ذكر المحقق: الجمهرة للخطابي، والمقصود بالجمهرة، جمهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، فلا يعرف القرشي عند أهل الأدب بالخطابي؛ بل بأبي زيد القرشي.

ب-اختلاف في الأبيات:

((فالمخطوطة أكثر عدداً في الأبيات من المخطوطات الأخرى الموجودة لدينا ما عدا قصيدة عبيد بن الأبرص فهي أقل)) [١].

(١) مقدمة المحقق ٨.

مسألة طبيعية أن يختلف كل شرح عن الآخر من شروح المعلقات، تبعاً لذلك الراوي والشارح وما جمعه من أبيات وروايات عن كل شاعر من شعراء المعلقات، فلذلك تزيد أبيات كل شارح على الآخر في شروحهم التي وصلت إلينا الآن محققة، لا كما ذكر المحقق وسمى بقية الشروح مخطوطة، فلم تعد بقية الشروح ولاسيما النحاس وابن الأنباري والزوزني والتبريزي في حكم المخطوط، وإنما كلها قد نشرت قبل ربع قرن أو أكثر من صدور كتاب المعلقات التسع للشيباني.

ج-لم يعتمد صاحب المخطوطة قصيدة الحارث بن حلزة اليشكري(١).

هنا أؤكد مرة أخرى أنها مسألة طبيعية أن الشارح لم يعتمد على معلقة الحارث بن حلزة اليشكري، لأنه أورد لنا تسع قصائد والكتاب حمل عنوان شرح المعلقات التسع، فمن الطبيعي أن لا يعتمد على قصيدة الحارث بن حلزة اليشكري؛ لأنه لو اعتمد عليها لأصبح عدد القصائد عشراً، وهو خلاف العنوان الذي حمله الكتاب. وهذا الأمر ينطبق على شرح ابن الأنباري للمعلقات السبع، فلا يحق لنا أن نتجوز ونقول: لِمَ لَمْ يورد قصائد النابغة والأعشى وعبيد بن الأبرص، وكذا الأمر مع شرح النحاس في شرحه للقصائد التسع إذ أهمل قصيدة عبيد أيضاً، لأن رؤية الشارح هو اعتماده على عدد معين من القصائد، لا كما فعل المحقق بمحاكمة صاحب الشرح بأنه لم يذكر قصيدة الحارث.

٢-اعتماد الشارح على النحو:

قال المحقق الفاضل[٢]: ((اعتمدت المخطوطة النحو بشكل كبير فهو كالنحاس وابن الأنباري وعنهما نقل التبريزي)).

إن المتتبع لشرح المعلقات التسع للشيباني يرى أنه اعتمد على بقية الشراح في شرحهم ومنهجهم؛ لأن الكتاب في الأصل منقول عنهم، ففيه إشارات لغوية وصرفية وإعراب لبعض الكلمات من الأبيات الشعرية التي وردت في الكتاب، فضلاً عن تفسير بعض الكلمات ثم المعنى الإجمالي للبيت، لكن اعتماد المخطوطة على النحو بشكل كبير كلام يحتاج إلى إعادة نظر، وبالإجمال فالكتاب شرح مختصر منقول عن بقية الشروح، فانظر مثلاً إلى حجمه موازنة ببقية الشروح(النحاس وابن الأنباري والتبريزي والزوزني)

(١) مقدمة المحقق ٨.
(٢) مقدمة المحقق ٨.

فهي شروح كبيرة وأخذت من محققيها الأفاضل جهداً ووقتاً حتى خرجت ورأت النور، ووازنها بهذا الشرح المختصر الذي لا تتجاوز عدد صفحاته ٣٦٧صفحة، والذي أثقله محققه بشرح لمعاني الكلمات اعتمد في شرحها على التبريزي.

٣-أبيات غير مشروحة:

قال المحقق الفاضل: ((هنالك أبيات لم يشرحها ناسخ المخطوطة ولا تطرق لإعرابها وفعل التبريزي والنحاس وابن الأنباري كذلك في أبيات أخرى))[١].

لي ثلاث ملاحظات على هذه النقطة، الأولى: ذكر المحقق أن هنالك أبياتاً لم يشرحها ناسخ المخطوطة، في هذا القول خطأ يجب التنبه عليه، فمن الذي يشرح، الناسخ أم الشارح؟ فالناسخ مجرد كاتب يملي عليه الشارح أو المؤلف ليكتب رأي أستاذه أو شيخه لا غير.

الملاحظة الثانية: في قول المحقق:(أبيات لم يشرحها)، أقول: ليست أبياتاً لم يشرحها، وإنما وردت قصائد كاملة لم يشرحها.

الملاحظة الثالثة: وفعل التبريزي والنحاس وابن الأنباري كذلك في أبيات أخرى، يعني أنهم لم يشرحوا الأبيات ولا أعربوها. على المحقق الفاضل أن لا يطلق الكلام جزافاً وأن يتوثق مما يقول، فعند مراجعتي لشرح ابن الأنباري وجدته يشرح جميع الأبيات دون استثناء وجمع بيتين بشرح واحد، كما حصل في شرحه لقصيدة عمرو بن كلثوم[٢]، وأشار إلى ثلاثة أبيات لم يشرحها، وذكر أنها ممن يرويها بعض الرواة [٣]، وحصل الأمر كذلك في بيت طرفة بن العبد الأخير[٤]، وكذلك فعل النحاس في شرحه للقصائد التسع، إذ شرح جميع الأبيات باستثناء بيت واحد في قصيد امرئ القيس[٥]، والأبيات الثلاثة الأخيرة من معلقة طرفة التي حصل عليها اتفاق بين الشراح الثلاثة بأنها ممن يرويها بعض الرواة[٦]، وهنا لابد من وقفة قصيرة مع رأي المحقق، كيف علم أن النحاس لم يشرح بعض الأبيات؟ وقد أشار سابقاً إلى أنه لم يطلع على الشرح؛ لأن الدكتور فخر الدين قباوة ذكر أنه مازال

(١) مقدمة المحقق ٨.
(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٢١.
(٣) المصدر السابق ٤٢٧.
(٤) المصدر السابق ٢٣١.
(٥) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ١٠٢/١.
(٦) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ٢٩٥/١-٢٩٦.

مخطوطاً في القاهرة[١]، هذا يحتاج إلى إجابة من المحقق الكريم. وكذلك فعل التبريزي في المعلقات العشر، إذ شرح جميع الأبيات باستثناء، عشرة أبيات تعود إلى عمرو بن كلثوم والأعشى والنابغة وعبيد بن الأبرص[٢]، وثلاثة أبيات عدَّها من إضافات الرواة[٣]، فهذه الأبيات التي لم يشرحها، لا كما ذكر المحقق؛ لأن الشرح الذي حققه فيه قصائد كاملة لم يشرحها.

سابعاً: ملاحظات عامة عن المعلقات:

انتقل المحقق الكريم في مقدمته إلى عنوان آخر سماه(ملاحظات عامة حول المعلقات).

توقعت من خلال هذا العنوان أن يتحف المحقق القراء بجملة من الملاحظات عن المعلقات وأهميتها، إلا أنه أثار فيها أمرين مهمين:

أ- تاريخ المعلقات:

قال المحقق الفاضل: ((لم أجد من شراح المعلقات من تعرض لتاريخ المعلقات وترتيبها حسب الزمن الذي وجدت فيه))[٤].

أقول: ليس من شأن الشراح ولا اختصاصهم أن يخوضوا في مثل هذا الموضوع، وما الذي سيقدمه لنا من نفع؟ وما الفائدة المتوخاة منه؟ إن عرفنا تاريخ المعلقات مرتبة زمنياً، ففائدة المعلقات ليس بترتيبها زمنياً وإنما بما حملته من قيم ومضامين ولغة وأفكار ورؤى، لم يجد أفضل منها –أي المعلقات– أشهر علماء الإعجاز القرآني من عرض أفضل نص سماوي–القرآن الكريم– عليها ولاسيما معلقة امرئ القيس.

فالمعلقات ثروة العرب الأدبية وكنزهم المصون ولا يعنيهم معرفة ترتيبها زمنياً، بل لم تتطرق إليها أقلامهم–زمنياً– قديماً ولا حديثاً؛ لأن ما فيها من قيمة حضارية وتاريخية وعمرانية أكبر من التفكير فيها زمنياً.

---

(١) مقدمة المحقق ٧.
(٢) ينظر شرح القصائد العشر، وترتيبها على التوالي: ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٩٨، ٥٢٣، ٥٣٧ نصان، ٥٤٠ نصان، ٥٤١ نصان.
(٣) ينظر شرح القصائد العشر ٢٠٠.
(٤) شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني: مقدمة المحقق ٩.

ثم بعد ذلك أشار المحقق إلى ترتيب زمني اقترحه على القراء[1]، بدأ به من امرئ القيس، وتلاه في الترتيب عبيد بن الأبرص، ثم طرفة بن العبد، ثم الحارث بن حلزة اليشكري، ثم عمرو بن كلثوم، ثم عنترة بن شداد، ثم زهير بن أبي سلمى، ثم الأعشى، ثم لبيد بن ربيعة.

ب- ثناء المتقدمين على زهير بن أبي سلمى:

والأهم مما مضى أن المحقق عندما وصل إلى زهير بن أبي سلمى ذكر ما يأتي[2]: ((وأحب أن أنبه إلى تعليق على قصيدة زهير ما يلي:

كل شارحي هذه القصيدة أثنوا على زهير بن أبي سلمى واعتبروه بطل السلام والداعي له، ولكني لا أرى ذلك للأسباب التالية:

١-مدح حلفاً واحداً وأثنى عليه حلف فزارة ومرة واتباعهما، ولم يشر إلى هضم حقوق بني عبس وأسباب الحرب.

٢-لم يشر إلى غدر بني فزارة في الرهن وما يجر الغدر على أصحابه.

٣-أثنى زهير على الحصين بن ضمضم واعتبره فارساً من الفرسان الأشداء.

٤-الأبيات فيها تهديد ووعيد لبني عبس وكأنه يخوفهم فقط نتيجة المعركة وكأن بني عبس هم الذين جنوها واستساغوها، أو قل جرت الحرب عليهم ولم تجر على بني غطفان الهزائم والموت وقد سلموا من الردى والموت.

٥-يعتبر السلم لمصلحة بني عبس وليس من مصلحة حلف فزارة إلا حقناً للدماء)).

في الحقيقة توقعت من المحقق أن يعلل أو يشرح أو يوضح أو يضيف شيئاً ذا فائدة على المعلقة، لكنه تحامل على صاحب المعلقة وأراد أن يخالف كل من أثنى عليه، عن طريق: خالف تعرف، وهو نفسه ذكر في قوله السابق كل شارحي هذه القصيدة أثنوا على زهير بن أبي سلمى واعتبروه بطل السلام والداعي له، فذكر لنا هذه النقاط الخمس، التي تفتقر إلى دليل يؤيدها، ولِمَ لَمْ يشر إلى معلقتي عمرو بن كلثوم والحارث بن حلزة؟، فهما

(١) مقدمة المحقق ٩.
(٢) مقدمة المحقق ٩.

من(المعلقات التي أجمع الرواة الأوائل على اختيارها، وفي كل معلقة من هذه المعلقات ملحمة رائعة من ملاحم الفخر...يسجلها لبني تغلب عمرو، ويمنحها لبني بكر الحارث، وهما في كل مجموعة ينتقصان من القبيلة الأخرى ويقللان من شأنها حتى أصبحت قضيتهما مسألة تتجاوب أحداثها جوانب الجزيرة) [1]، فكل من سمع وقرأ عن زهير وموقفه البطولي أثنى عليه، فمن الظلم لشاعر خصص شعره وحياته في مواقف مشرفة، وقال عنه ما قال العلماء أن ننتقصه، ويكفيه فخراً عندما تذكر الحكمة والسلم يقرن زهير إلى جانبها، ويكفيه ما قيل بحقه: كان زهير لا يمدح الرجل إلا بما فيه، إن التاريخ والعلماء أنصفوا زهيراً حق الإنصاف، لأنه من الشخصيات المشرفة التي برهنت على رجاحة العقل العربي وانفتاحه على أفق واسع، لتوحيد العرب تحت خيمة واحدة .

أما الرد على الأسباب الخمسة التي ذكرها المحقق و التي خالف فيها القدماء والمحدثين في شأن زهير، فيمكن إجمالها على النحو الآتي، وستكون متسلسلة وكل بحسب النقطة التي أشار إليها المحقق:

١-لم يذكر أي من القدماء والمحدثين الذين تناولوا معلقة زهير بالشرح والدراسة والتحليل أنه أثنى على حلف فزارة ومرة، فنفهم من رأي المحقق أن زهيراً انتهازي انحاز إلى جانب قبيلة ذبيان وأهمل قبيلة عبس، فلا وجود لذلك في المعلقة إطلاقاً.

٢- طلب المحقق من الشاعر أن يشير إلى غدر بني فزارة في الرهن، فهل يتوقع من شاعر حكيم يريد الصلح بين قبيلتين أن يُذَكِّرَ القبيلة الثانية بما فعلته بهم القبيلة الأولى؟ هذا الأمر لا يدل على الإصلاح، بل عليه الإشارة إلى الأشياء الإيجابية، ورجاحة عقل زهير أكبر من أن يذكر هذا الغدر في قصيدته.

٣-أشار المحقق إلى أن زهيراً أثنى على الحصين بن ضمضم، وتؤكد الحقائق التاريخية أنه لم يفعل هذا الأمر والدليل من المعلقة، إذ قال بحقه مستهجناً فعله الغادر:

لَعَمري لَنِعمَ الحَيُّ جَرَّ عَلَيهِمُ ... بِما لا يُواتيهِم حُصَينُ بنُ ضَمضَمِ
وَكانَ طَوى كَشحاً عَلى مُستَكِنَّةٍ ... فَلا هُوَ أَبداها وَلَم يَتَقَدَّمِ
وَقالَ سَأَقضي حاجَتي ثُمَّ أَتَّقي ... عَدُوّي بِأَلفٍ مِن وَرائِيَ مُلْجَمِ

(١) تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام ٨٦-٨٧.

فَشَـــدَّ وَلَـــم يُنْظِـــرْ بُيوتـــاً كَثيـــرَةً لَـــدى حَيـــثُ أَلقَـــت رَحلَهـــا أُمُّ قَشـــعَمِ

فأين الثناء على الحصين بن ضمضم المري؟ الذي لم يدخل الصلح وقد ارتكب حماقة عندما اجتمعوا للصلح فشد على رجل عبسي فقتله ثأراً، محدثاً نفسه بأنه في قوم يمنعونه ممن وترهم من العبسيين، وكاد تهوره ذلك يعيد الحرب من جديد لولا أن السيدين أسرعا فرأبا هذا الصدع الجديد وراحا يسوقان الألوف من الديات لقتلى ما كان لهم يد في مقاتلهم.

٤-القصيدة فيها تهديد ووعيد نعم؛ لكنه ليس لبني عبس كما أشار المحقق؛ بل تهديد شمل العرب كلهم من مغبة الانجرار في حرب يكون الخاسر الأكبر فيها هم العرب وحدهم، وأكد ذلك زهير بقوله:

وَمـــا الحَـــربُ إِلّا مـــا عَلِمـــتُمْ وَذُقـــتُمُ وَمـــا هُـــوَ عَنهـــا بِالحَـــديثِ المُـــرَجَّمِ

مَتـــى تَبعَثوهـــا تَبعَثوهـــا ذَميمَـــةً وَتَضْـــرَ إِذا ضَـــرَّيتُموها فَتَضـــرَمِ

فَتَعْـــرُكُكُمُ عَـــرْكَ الرَحـــى بِثِفالِهـــا وَتَلقَـــحْ كِشـــافاً ثُـــمَّ تَحمِـــلْ فَتُتـــئِمِ

فَتُنـــتَجْ لَكُـــم غِلمـــانَ أَشـــأَمَ كُلُّهُـــم كَـــأَحمَرِ عـــادٍ ثُـــمَّ تُرضِـــعْ فَـــتَفطِمِ

فَتُغلِـــلْ لَكُـــم مـــا لا تُغِـــلُّ لِأَهلِهـــا قُـــرىً بِـــالعِراقِ مِـــن قَفيـــزٍ وَدِرهَـــمِ

فالخطاب عام لم يوجه إلى قبيلة دون أخرى، وإنما خاطب به الشاعر جميع العرب، ليعوا أهمية هذه المسألة وما تجره عليهم الحروب من ويلات.

٥-عَدَّ المحقق أن السلم يصب في مصلحة بني عبس، وليس من مصلحة حلف فزارة، فكلامه غير دقيق ويحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة، فلا وجود لذلك في المعلقة وإنما السلم لصالح القبيلتين المتقاتلتين، لأن كليهما خاسر للمعركة، إن بقيا على عنادهما، وكذلك كلاهما كاسب للمعركة عن طريق تحقيق السلم بينهما.

ثامناً: أوصاف المخطوطة:

ذكر بعد ذلك المحقق عنواناً آخر سماه: (أوصاف المخطوطة)، وصف لنا فيه المحقق الكريم أوصاف المخطوطة وصفاً كاملاً لا غبار عليه، وفي النقطة الثالثة من أوصاف المخطوطة قال: ((خط هذه المخطوطة جيد ومقروء لولا أن الرطوبة أصابت أعلى المخطوطة مما أفسد الخط ولقد اعتمدت في تصحيح ما أفسدت الرطوبة من

التبريزي عن النحاس أو ابن الأنباري، أما الأبيات التي لم توجد في التبريزي فقد تركتُ مكان المطموس أبيض وأشرت إليه))[1].

لم أجد في كل الكتاب أي إشارة إلى كلمة مطموسة أو بياض أصاب الكلمات، والشيء الآخر ذكر أنه اعتمد في تصحيحه للنص على التبريزي مع علمه السابق بوجود شرحين أسبق زمنياً من شرح التبريزي هما شرحا النحاس وابن الأنباري، فيكون التصويب منهما مع الإشارة إلى التبريزي، أما الجهل الذي ذكره المحقق في عبارته الماضية فهو في قوله: أما الأبيات التي لم توجد في التبريزي فقد تركتُ مكان المطموس أبيض وأشرت إليه، فقبل قليل أشرت إلى عدم وجود أي إشارة إلى الطمس والبياض، أما عن عدم وجود الأبيات في شرح التبريزي فإن المحقق سيلجأ إلى وضع بياض في الأصل، فلا يجوز هذا الأمر مطلقاً وهو ينم عن عدم اكتراث بالأمر وخيانة للأمانة التي يجب أن يتمتع بها المحقق.

ثم ذكر لنا المحقق الكريم في أوصاف المخطوطة النقطة الرابعة: ((عمر هذه المخطوطة في نهاية القرن الحادي عشر الهجري وقد وردت عبارة في المخطوطة تدل على ذلك فقد وردت في هامش صفحة من قصيدة امرئ القيس العبارة التالية(كانت وفاة المرحوم المغفور له جواد الأمير محمد منجق ابن المرحوم الأمير حمد توفي في أول شهر رجب المرجب وهي سنة ١٠٧٢هـ) والكاتب حينما أورد هذه العبارة عني بذلك أن الوفاة كانت وهو يكتب هذه النسخة ولا ندري متى أتمها لعدم وجود نهاية للمخطوطة وغياب الصفحات الأخيرة، وبهذا يكون عمر المخطوطة على هذا الأساس ما يقارب الأربعمائة وخمسين سنة))[2].

انتهى كلام المحقق، إن تقدير المحقق غير صحيح وذلك إذا أحصينا الفارق الزمني من التاريخ الذي وجد على هامش قصيدة امرئ القيس أي سنة ١٠٧٢هـ إلى أن انتهى المحقق من تحقيقه في سنة ١٤١٨هـ –١٩٩٧م، كما تشير إلى ذلك مقدمة المحقق، وبذلك يكون الفارق الزمني بين التاريخين هو ٣٤٦ سنة أي بفارق زمني مقداره أكثر مائة سنة.

(١) مقدمة المحقق ١٣.
(٢) مقدمة المحقق ١٣.

تاسعاً: مَنْ الناسخ؟

ذكر المحقق الفاضل فقرة أخرى من فقرات التحقيق سماها(من الناسخ؟).

قال فيها: ((بعد دراستي العميقة للمخطوطة لاحظت أن الناسخ كان في زمن الدولة العثمانية فقد دخل العثمانيون بلادنا في النصف الأول من القرن العاشر الهجري حوالي عام ٩٢٥هـ وهذه المخطوطة بعد ١٥٠سنة تقريباً من هذا التاريخ))[١].

إن من يقرأ هذا العنوان سيتوقع من المحقق أن يشير إلى ناسخ المخطوطة أو أنه في أقل تقدير سيرجح ناسخها اعتماداً على ما جمعه من دلائل وبراهين، لكن الواقع يثبت خلاف ذلك، ثم أشار إلى أن الناسخ كان في زمن الدولة العثمانية، لكنه لم يؤيد ذلك بالدليل على صحة قوله، ولا يمكن الاعتماد على التاريخ الذي أورده قبل قليل على هامش معلقة امرئ القيس، فلعله يكون من صنع شخص مجهول أو من تملكات أحد الأشخاص للمخطوطة، فلا نستطيع الاعتماد عليه.

عاشراً: عمل المحقق في المخطوط:

وأخيراً ذكر لنا المحقق الفاضل(عملي في هذه المخطوطة) [٢].

سأورد عمل المحقق مع الرد والتعقيب مباشرة:

١-وازنت بين هذه الشروح وشرح المخطوطة واعتمدت على التبريزي في الشرح اعتماداً كبيراً؛ لأننا كثيراً ما نلاحظ تطابقاً في الشرح بينهما؛ وحاولت أن أصحح ما طمس من المخطوطة من كلمات من خلال التبريزي.

لم أجد أي موازنة تذكر في الكتاب بينه وبين بقية الشروح، ثم إنه اعتمد على التبريزي كثيراً ولا أعرف سر هذا الاعتماد، مع علمه السابق بوجود شراح أسبق من التبريزي وعنهم أخذ كالنحاس وابن الأنباري، ثم لم نجد إشارة أو دليلاً على وجود طمس في الكتاب، فكثيرة هي الأقواس المعقوفة في الكتاب التي تدل على وجود طمس كما يعرفه المتخصص بميدان التحقيق، لكن المحقق لم يشر إلى ذلك في الهامش ولا في مقدمته،

(١) مقدمة المحقق ١٤.
(٢) مقدمة المحقق ١٥.

من ذلك مثلاً: وضع كلمة [النساء] [1]، و[على الحال من المضمر الذي في له والرفع أجود] [2] بين معقوفين ثم أشار في الهامش: أضفته لإتمام المعنى، لكنه لم يشر في الهامش من أين أضاف هذه الزيادات؟ .

٢-عدت إلى دواوين الشعراء ومجموعات الشعر القديمة والحديثة، فمن القديمة أشعار الشعراء الستة للأعلم الشنتمري وموسوعة الشعر الجاهلي للدكتور صفدي ورفاقه.

فما فائدة عودة المحقق إلى دواوين الشعر والمجموعات القديمة والحديثة؟ وما الذي أضافته إلى الكتاب؟ فمن مجموع خمسة وخمسين نصاً شعرياً خرج محقق الكتاب منها عشرة نصوص وأهمل البقية، ثم لم يذكر لنا مواطن العودة التي أفاد منها في الدواوين والمجاميع الشعرية، فالكتاب يعج بالأخطاء المتعلقة بالشعر.

٣-حاولت أن أبين الفروق في الشروح بين ما قدمته المخطوطة وما قدمته الكتب الأخرى فوضعت في الحاشية شروح الكلمات الغامضة التي لم يشرحها الكاتب وقدمت شروح الكلمات فيما إذا اختلفت الشروح بعضها عن بعض.

قول المحقق: حاولت أن أبين الفروق، فالمحقق ليس بصدد إقامة موازنة بين الكتاب الذي يحققه وبقية الشروح، بل الإشارة إلى الفروق في الرواية والمعنى؛ لأن التحقيق ليس ميداناً لإقامة موازنات، بل لإخراج نص سليم كما أراده مؤلفه، ومسألة أخرى يجب التنبه عليها في نص المحقق السابق هو قوله: شروح الكلمات الغامضة التي لم يشرحها الكاتب، هل الكاتب أو المؤلف والشارح ؟ فالكاتب مجرد ناسخ يملي عليه شيخه وأستاذه وهو غير قادر على الشرح.

٤-أعطيت معنى البيت ما استطعت اللهم إلا إذا كان المعنى واضحاً بسيطاً.

هذه الفقرة لا فضل للمحقق فيها؛ لأن كل الشروح المطبوعة وضحت المعنى الإجمالي للبيت في نهاية الشرح، وهو أسلوب متعارف عليه عند شراح المعلقات والدواوين.

٥-شرحت الأبيات التي لم يتطرق أحد لشرحها وخاصة الأبيات غير الموجودة في بعض المصادر دون بعض.

---

(١) شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ١٨.
(٢)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢٧.

وردت أبيات كثيرة في الكتاب لم يتطرق إلى شرحها المحقق، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الأبيات وضعها المحقق بين معقوفين ولم يذكر من أين أتى بها؟ فلذلك لم ترد عند الشراح فمن الطبيعي أن لا يشرحها؛ لأنها لم ترد عند بقية الشراح مشروحة[1].

٦-عدت إلى المصادر القديمة والحديثة لإثبات الكلمة الصحيحة والبيت الصحيح وقد أشرت إلى الأبيات المنحولة للشعراء ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

لم أر أثراً لإثبات الكلمة الصحيحة في الكتاب أو البيت الصحيح كما زعم المحقق، ثم ذكر أنه أشار إلى الأبيات المنحولة، ولم أجد أي إشارة إلى كلمة انتحال في الكتاب، بل العكس أخفق المحقق في نسبة الكثير من الأبيات.

٧-حاولت أن أقدم في كتابي هذا عن المعلقات كتاباً يستغني فيه القارئ عن بقية الكتب التي تناولت المعلقات كالتبريزي وابن الأنباري والزوزني والشنقيطي والجمهرة وبذلك يكون الكتاب أتم وأشمل من الكتب الأخرى.

لي جملة ملاحظات على هذه الفقرة، فمتى أصبح الكتاب للمحقق؟ الكتاب لصاحبه وشارحه سواء أعرفناه أم لم نعرفه، ثم أين حديثه عن المعلقات التي كتب فيها مؤلفاً نستطيع أن نستغني به عن بقية الكتب التي تناولت المعلقات كالتبريزي وابن الأنباري والزوزني والشنقيطي والجمهرة؟ فلم نلحظ ذلك، ثم إنه وسم كتابه بالتمام والشمولية، هذا إطراء على كتاب لم يخرج إلى حيز الوجود أصلاً.

وقضية أخرى تظهر في قول المحقق السابق: (عن بقية الكتب التي تناولت المعلقات كالتبريزي وابن الأنباري والزوزني والشنقيطي والجمهرة)، فهل التبريزي وابن الأنباري والزوزني والشنقيطي كتب؟ أو شراح للمعلقات؟ وعندما وصل إلى أبي زيد القرشي ذكر كتابه الجمهرة، فكان على المحقق التنبه على ما يقول.

٨-تعرضت للروايات المختلفة للبيت الواحد وقدمت الأفضل في رأيي.

كل الروايات المختلفة ذكرتها الكتب التي تعرضت لشرح المعلقات، ولا أدري هل هناك سيِّئ وأفضل في رواية المعلقات؟ أو أن هناك رواية قال بحقها الرواة والشراح: جيدة، كأن يقول الشارح: والأجود عندي.

(١)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني، انظر مثلاً: ٨٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٥٩، ١٩١، ٢٢٤.

المبحث الثالث: دراسة نقدية لمنهج التحقيق والنص المحقق

اضطرب المحقق في منهج توثيقه من صفحة إلى أخرى، فلم يثبت على منهج واضح في تحقيقه للكتاب، فاختلف منهجه في تخريج الآيات والأحاديث النبوية والنصوص الشعرية والنثرية والتعريف بالأعلام، وفيما يأتي بيان لهذا الاضطراب:

١-توثيق الآيات القرآنية:

خير ما افتتح به حديثي عن الآيات القرآنية، إذ ضم الكتاب اثنتين وأربعين آية، خرج منها المحقق أربع عشرة آية[١]، في حين أهمل ثمانياً وعشرين آية لم يخرجها[٢]، والملاحظ هنا أن أغلب الآيات التي خرجها المحقق هي في بداية الكتاب.

٢-توثيق الأحاديث النبوية:

أما الأحاديث النبوية الشريفة، فقد ورد في الكتاب ستة أحاديث، خرج المحقق مشكوراً منها حديثين ولم يقف على الأربعة المتبقية، وسأقف عند كل حديث لنعرف منهجه في تخريجه:

الحديث الأول: من دعا دعاء الجاهلية فإنه من جثى جهنم[٣].

أشار المحقق إلى تخريج الحديث قائلاً: الحديث رواه الترمذي في السنن في كتاب الآداب برقم ٧٨، وورد في مسند أحمد كما جاء في اللسان في مادة جثو، وأورده صاحب تاج العروس للزبيدي في مادة جثو.

انتهى كلام المحقق، أما سنن الترمذي فلم يذكر المحقق رقم الجزء والصفحة للكتاب كما هو متعارف عليه عند علماء الحديث، وإنما اكتفى بذكر رقم الحديث، وفي مسند أحمد لم يذكر أي شيء عن الكتاب لا الجزء ولا رقم الصفحة، واللسان والتاج أشار إلى المادة ولم يذكر رقم الجزء والصفحة، علماً أن الحديث النبوي لا يخرج من معجمات اللغة،

(١)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني: ٤٠، ٤٤، ٥٤ آيتان، ٥٥، ٥٦، ٦٣ آيتان، ٧١، ٨٩، ٩١، ١٣٦.
(٢)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني، انظر مثلاً: ٧٨، ٨٧، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٨، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٥، ٢٥٩،٢٨٨، ٣٠٢.
(٣)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٦٧.

بل من كتب الصحاح والمسانيد والسنن المشهورة؛ لأن معجمات اللغة تستشهد بالحديث، فنوثقه من مصادره المتعارف عليها في هذا الشأن.

والشيء الأهم هنا، أن الحديث لم يرد بهذا اللفظ(من دعا دعاء....)، والذي ورد في مسند أحمد[١] وأبي يعلى[٢] (من دعا بدعوى الجاهلية.....)، والذي ورد في سنن الترمذي يخالف ما أورده المحقق[٣] (من ادَّعى بدعوى الجاهلية.....)، فلم يوفق المحقق في التوصل إلى ذلك.

الحديث الثاني: أورد شارح المعلقات: العرب تقول لكل متحرك نشيط: رأسه كرأس الحية، وأما الحديث الذي روي في صفة الدجال كأن رأسه أصلة فإن الأصلة الأفعى[٤].

انتهى كلام الشارح، أشار المحقق في الهامش إلى أن الحديث ورد في مسند أحمد بن حنبل ٣١٣/١، والنهاية واللسان والتاج مادة أصل.

في الحديث الأول الذي سبق الحديث عنه قبل قليل ذكر المحقق الفاضل في تخريجه، سنن الترمذي وذكر لنا رقم الحديث فقط، وذكر لنا مسند أحمد دون الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة، وهنا في الحديث الثاني خرجه من مسند أحمد ثم ذكر الجزء والصفحة، والواجب على المحقق أن يلتزم منهجية واحدة على أن تكون صحيحة تخدم النص ومتعارفاً عليها في أصول تحقيق النصوص، لا كما لحظنا من اختلاف منهجية المحقق من حديث إلى آخر على الرغم من قلة الأحاديث التي وردت في الكتاب وخرج منها اثنين فقط.

وشيء آخر يضاف إلى هذا الحديث أنه خرجه من أربعة مصادر كما ذكرنا سابقاً(مسند أحمد والنهاية واللسان والتاج)، فالمصدر الأول من أصول تخريج وتوثيق الحديث النبوي، والمصدر الثاني يثير الشك (النهاية) فأي كتاب يريد المحقق؟ فهناك عدة كتب وردت بهذا الاسم، النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، وأعرف أن هذا الكتاب هو المقصود، ولا أدري إذا كانت تكملة المصدر وكتابته كاملاً في الهامش تعيق عمل المحقق وتأخره عن إتمام عمله، فالنص

(١) مسند أحمد ٣٣٦/٢٩.
(٢) مسند أبي يعلى ١٤٠/٣.
(٣) سنن الترمذي ٤٤٦/٤.
(٤)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٧٤.

يجب أن يحترم واحترامه إخراجه إخراجاً سليماً وتوثيق معلوماته ومصادره بشكل صحيح، بل حتى عند العودة إلى مصادر التحقيق رأيت المحقق يبخل بالتصريح بمعلومات الكتاب إذ ذكر: (النهاية: ابن الأثير، القاهرة، ١٣١٢هـ) فالمحقق هنا لا يخاطب فئة من الناس علماء بالحديث النبوي كي يعرفوا كتاب النهاية عندما يذكر، بل الكتاب موجه لكل الناس بجميع طبقاتهم وثقافاتهم وهو مخصص للجميع، فعليه أن يورد المعلومة المتخصصة بالكتاب كاملة وصحيحة.

أما المصدر الثالث والرابع في مصادر تخريج الحديث الثاني(اللسان والتاج) فقد سبق أن أشرت إليهما في تخريج الحديث الأول، وهو أن الحديث لا يخرج من معجمات اللغة، بل من كتب الصحاح والمسانيد والسنن المتعارف عليها في تخريج الأحاديث.

والملاحظة الأخيرة على الحديث الثاني، كان على المحقق أن يذكر للقارئ هذا الحديث في هامش الكتاب لأن الشارح لم يذكره، بل أشار إليه ليطلع القارئ على الحديث، وسوف أورده هنا اتماماً للفائدة.

حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ذَكَرَ الدَّجَّالَ قَالَ: هُوَ أَعْوَرُ هِجَانٌ كَأَنَّ رَأْسَهُ أَصَلَةٌ أَشْبَهُ رِجَالِكُمْ بِهِ عَبْدُ الْعُزَّى بْنُ قَطَنٍ، فَإِمَّا هَلَكَ الْهُلَّكُ فَإِنَّ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِأَعْوَرَ.

الحديث الثالث: ما وصف لي أعرابي قط فأحببت أن أراه إلا عنترة[١].

هذا الحديث لم يذكره صاحب الشرح، وإنما أقحمه محققه في ضمن ما أقحم في الكتاب، وستكون لي وقفة طويلة عن ذلك، وهو من الأحاديث الموضوعة التي لم تذكرها كتب الصحاح والمسانيد والسنن، وكثيراً ما أشارت إليه كتب الأدب.

الحديث الرابع: يروى أن أبا ذر لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: أنعم صباحاً، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: إن الله أبدلني منها ما هو خير منها، فقال له أبو ذر: ما هي، قال: السلام[٢].

(١)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢١٥.
(٢)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢١٧.

الحديث مما لم يرد في كتب الصحاح والمسانيد والسنن التي تعتمد في التخريج، فهو من الأحاديث الموضوعة التي لا أثر لها عند العلماء، ولم ينبه المحقق عليه، ولم يحاول تخريجه أو الإشارة إليه.

الحديث الخامس: فقال عليه السلام: لا عدوى ولا هامة ولا صفر[١].

هذا الحديث أغفله المحقق ولم يخرجه، وقد ذكر في مسند أحمد ٢٥٢/٧، وسنن الترمذي ١٨/٤.

الحديث السادس: خير المال عين نائمة لعين ساهرة[٢].

لم يتنبه صاحب الشرح على هذا القول بأنه حديث نبوي، ولكن ورد ذكره ضمن حديث ساقه الشارح للمبرد، قال المبرد: خص النهر بهذا الاسم من قولهم: خير المال عين ساهرة لعين نائمة.

وعند بحثي في أصل هذا القول وجدت عدداً من علماء الحديث ولاسيما أهل الغريب يسوقونه في ضمن الأحاديث النبوية[٣]، وهذا مما أغفله المحقق ولم يحاول تخريجه أو الإشارة إليه سواء أكان حديثاً أم قولاً مأثوراً عن العرب.

٣-توثيق الأقوال النثرية:

لقد أهمل المحقق الكريم تخريج الأقوال النثرية، وبعض معاني الكلمات التي تثير الشك والغرابة من لدن صاحب الشرح، وسنأخذ مثالاً على ذلك:

في قول امرئ القيس[٤]:

لـــه أيطـــلا ظبـــيٍ وســـاقا نعامـــةٍ وإرخـــاءُ ســـرحانٍ وتقريـــبُ تتفـــلِ

ثم ذكر الشارح مباشرة تفسير البيت قائلا: الظبي هنا اسم جبل.

(١)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٦٦.
(٢)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٥٤.
(٣)الفائق في غريب الحديث والأثر ٢١٤/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤٢٨/٢٠.
(٤)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ١٦٥.

انتهى كلام الشارح، لم يورد جميع شراح المعلقات هذا المعنى، وعند رجوعي إلى معجمات اللغة وغريبها لم أجد منهم من أورد هذه اللفظة بهذا المعنى، ولا يمكن أن نقبل بأن هذا المعنى مما انفرد به هذا الشرح أياً كان صاحبه؛ لأنه منقول عمن سبقه من الشراح، والذي ورد في معجمات اللغة[١]، الظبي: الغزال، واسم موضع، وكثيب الرمل، وقيل هو واد.

أما الأقوال المأثورة عن العرب فلم يحاول المحقق أن يخرجها أو يشير إليها وهي كثيرة جداً، منها مثلاً[٢]: المرء بأصغريه قلبه ولسانه[٣].

٤-توثيق الأبيات الشعرية:

من ضمن الشواهد التي زيَّن بها صاحب الشرح شرحه الاستشهاد بالشعر من غير المعلقات، إذ أورد الشارح خمسة وخمسين نصاً شعرياً لشعراء مشهورين من العصرين الجاهلي والإسلامي، خرج منها المحقق عشرة نصوص[٤]، وأهمل خمسة وأربعين نصاً لم يخرجها[٥].

فقد خرج لمجموعة من مشاهير الشعراء من مثل: ذي الرمة وطرفة وجرير والفرزدق والعجاج، أما النصوص الشعرية التي أهملها فهي تعود أيضاً إلى شعراء مشهورين ومغمورين وغير معروفين، من مثل: حاتم الطائي، ولبيد بن ربيعة، والأعشى، وحسان بن ثابت، وامرئ القيس، وعمر بن أبي ربيعة، والحطيئة، والأفوه الأودي، والنابغة الجعدي، وسحيم بن وثيل الرياحي، وغيرهم.

ولي بعض الملاحظات على الأبيات التي خرجها محقق الكتاب:

أ-في قول الراجز [٦]:

قد لفَّهُ الليلُ بسوَّاقٍ حُطمْ

هكذا أورده محقق الكتاب، وصوابه: قد لَفَّها اللَّيلُ بسَوَّاقٍ حُطَمْ

---

(١) ينظر مثلاً: اللسان ٢٤٧/٨، التاج ٥٢٢/٣٨.
(٢)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢١٠، وتنظر بقية الأقوال في الصفحات: ٢٧، ٣٢، ٦٠، ٦٦، ٧٤، ١٤٩، ٢٢٧.
(٣) الأمثال ابن سلام ٩٨، شرح ديوان الحماسة ٥٣٠.
(٤)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٥٧، ٧٠، ٧٧، ١٤٥ نصان، ١٩٠، ١٩٢، ١٥٦، ٢٠٩،١٦١.
(٥)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ، ينظر مثلاً: ٢٥، ٤٥، ٥٨، ٦١، ٧٢، ٧٥، ٩٣، ١٢٧، ١٣٩، ١٤١، وغيرها.
(٦)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢٥.

نسب المحقق شطر الرجز إلى رشيد بن رميض، وذكر أنه ينسب إلى الحطم القيسي ويشاركه فيه أيضاً أبو زغبة الخارجي، لكنه لم يوثق مصادر تخريج الرجز، فقد أورده الجاحظ في البرصان والعرجان[١]، والبصري في حماسته[٢] منسوباً إلى رشيد بن رميض، في حين نسبه كل من ابن منظور[٣] والزبيدي[٤] إلى الحطم القيسي وأبي زغبة الخارجي.

ب-في قول ذي الرمة[٥] :

أُنيخَــت فَأَلقَــت بَلــدَةً فَــوقَ بَلــدَةٍ قَليــلٍ بِهــا الأَصــواتُ إِلّا بُغامُهــا

خرج المحقق الفاضل هذا البيت من مصدرين، الأول: ديوان الشاعر ٦٣٨، والثاني: خزانة الأدب ٥١/٢، والمتعارف عليه في منهج تحقيق النصوص أن يلجأ المحقق في تخريج نصوصه إلى الدواوين الشعرية المحققة تحقيقاً علمياً، وإن لم يكن للشاعر ديوان مطبوع أو شعر مجموع فيرجع المحقق إلى المجاميع الشعرية وكتب الاختيارات والحماسات، والمحقق هنا مع وجود ديوان الشاعر رجع إلى خزانة الأدب، فالمحقق ليس بصدد توثيق وجمع شعر ذي الرمة، بل الإحالة على الديوان، وما دام الحديث ذا صلة عن الديوان، فقد رجع المحقق إلى ديوان ذي الرمة، طبعة بيروت، ١٩٦٨ [٦]، ولا نعرف أي معلومة أخرى عن هذه الطبعة.

ج-في قول الشاعر[٧] :

يــرى المُتعبــدونَ علــيَّ دونــي أُسُــودَ خَفيَّــةَ القُلْــبَ الرقابــا

نسب المحقق الفاضل هذا البيت إلى جرير وأشار في الهامش إلى مصادر التخريج وهي: ديوانه ٧٨، ابن الأنباري ٢٢١، واللسان والتاج مادة عود.

الملاحظة الأولى التي أسجلها هنا على هامش المحقق الكريم هي: كما أشرت في ملاحظتي على البيت السابق مادام ديوان الشاعر موجوداً فيكتفى به ولا يحتاج إلى كل

---

(١) البرصان والعرجان ٢٧٦.
(٢)الحماسة البصرية ١٠٣/١.
(٣)اللسان ٢٢٧/٣، مادة(حطم) .
(٤) التاج ٥٢٢/٣١، مادة(حطم).
(٥)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٥٧.
(٦)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٣٦٤.
(٧)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٧٧.

هذه المصادر للتخريج، فالمحقق ليس بصدد جمع وتوثيق شعره، بل بيت يحيله على الديوان ليعرف القارئ مكان وجوده.

الملاحظة الثانية: هي ثاني مصادر تخريج البيت في هامش المحقق هو ابن الأنباري، ولا أدري من المقصود؟ فهم كثر، فهل هو أبو محمد القاسم الأنباري(ت٣٠٤هـ)، أو ابنه أبو بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ)، أو أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)؟ ففي أقل تقدير كان عليه أن يذكر اسم الكتاب؛ لأن منهجه كان يقوم على ذكر الكتاب في التخريج والإحالة لا أن يذكر المؤلف.

الملاحظة الثالثة: عند عودتي للديوان الذي خرج منه المحقق بيت جرير بشرح الصاوي وجدت شارح الديوان يضع هذا البيت بين معقوفين[ ] ومن يعمل في ميدان تحقيق النصوص يعرف أن هذين المعقوفين يدلان على وجود كلمات محذوفة أو ساقطة أو مطموسة أو غير موجودة بالأصل، فوضعها الصاوي–الشارح– من عنده دون أن ينبه القراء على المصدر الذي وثق منه هذا السقط أو النقص، لكن الأهم من ذلك أن الشارح ذكر في الهامش تعليقاً على البيت الذي قبل هذا الذي نتحدث عنه قائلاً: والبيت الذي بعده زيادة من اللسان ولم ينص على موضعه وقد وضعته هنا على الظن [١].

أقول أيضاً: المحقق الفطن لا يعمل على الظن؛ بل يعمل على اليقين وإثبات ما يقول بالشواهد والأدلة التي تبرهن صدق قوله لا ظنه، ولا يمكن أن نرجح أنَّ هذا البيت يصلح هنا ولا يصلح هناك.

الملاحظة الرابعة: من كل ما سبق راودني الشك في نسبة هذا البيت إلى جرير، فبدأت أبحث وأنقب عن صاحبه في مصادر اللغة والأدب والدواوين الشعرية وبدأت بديوانه بتحقيق د.نعمان محمد أمين وهو أفضل تحقيق لديوانه رأى النور، فلم أجده فيه، فانتهى بي المطاف عند الشاعر ربيعة بن مقروم الضبي فوجدت البيت من قصيدة له في ديوانه المطبوع والمحقق تحقيقاً علمياً جيداً [٢].

(١)ديوان جرير شرح الصاوي ٧٨.
(٢) ديوانه ٢١.

الملاحظة الخامسة: أخطأ المحقق الكريم في قراءة كلمات البيت ومنها: (المُتعبِّدونَ، القُلْبَ) وصوابهما(المُتعيِّدونَ، الغُلْبَ) وهي مكتوبة صحيحة من مصدر تخريجه ديوان جرير طبعة الصاوي، لكنه أغفل ذلك وأوردها محرفة مغلوطة.

د-أنشد يونس [١]:

فهي تَنوشُ الحوضَ نوشاً من عَلا نوشاً به تَقطعُ أجوازَ الفلا

خرج المحقق الكريم شطري الرجز من اللسان، ولم يخطر بباله الذهاب إلى رُجَّازِ العرب كالعجاج وابنه رؤبة وأبي النجم العجلي وغيرهم ممن طغى عليهم هذا الفن، والبيت لأبي النجم العجلي[٢]، وهنا لابد من الإشارة إلى أن المحقق أشار في فقرة عمله في التحقيق وبالتحديد النقطة السادسة: أنه أشار إلى الأبيات المنحولة للشعراء، فهذه هي إشارات المحقق إلى الأبيات المنحولة.

هـ-في قول الراجز [٣]:

وبلدٍ تُمسي قطاهُ نُسَّسَا

نسب المحقق الكريم شطر الرجز إلى العجاج وخرجه من ديوانه، لكنه أخفق في كتابته بصورة صحيحة، وصوابه[٤] :

وبلدةٍ يُمسي قطاها نُسَّسَا

لأنه لم يعتمد على ديوانه المحقق تحقيقاً علمياً صحيحاً، وكل الذي ذكر عن الديوان (ديوان العجاج، بيروت) فإذا كان هذا حال شطر شعري واحد، فما بالك ببقية أبيات المعلقات التسع؟ .

و- في قول حسان بن ثابت[٥] :

وأرضٍ يُحارُ بها المدلجونَ ترى السبتَ فيها كركنِ الكثيبِ

(١)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ١٦١.
(٢)ديوانه ٤٦٢-٤٦٣.
(٣)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ١٩٢.
(٤) ديوانه ١٥٩.
(٥)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢٤٧.

هذا البيت من الأبيات الكثيرة التي أغفلها المحقق ولم يشر إليها أو يخرجها، وعند عودتي إلى ديوان حسان بن ثابت بجميع طبعاته وتحقيقاته الجيدة والرديئة لم أجد من أشار إلى أنَّ هذا البيت لحسان بن ثابت، في حين ذكرته معجمات اللغة دون نسبة إلى أي شاعر[١].

ز-في قول الشاعر[٢]:

أصـــبحتُ لا أحمـــلُ الســـلاحَ ولا أملـــكُ رأسَ البعيـــرِ إن نفـــرا
والـــذئبَ أخشـــاهُ إن مـــررتُ بـــهِ وحـــدي وأخشـــى الريـــاحَ والمطـــرا

خرج المحقق البيتين الماضيين من: الكتاب ٤٦/١، والنوادر١٥٨، والمعمرون ٩، وحماسة البحتري ٢٠١، والأمالي ١٨٥/٢، وأمالي المرتضى ١٨٥/٢، والخزانة ٣٠٨/٣.

فلا يحتاج المحقق إلى كل هذه المصادر لتخريج البيتين؛ لأنه ليس في باب التوثيق وإنما في باب الإحالة على وجودهما، فيكتفى بديوان الشاعر أو مجموع شعره، والبيتان للربيع بن ضبع الفزاري في ضمن شعر قبيلة ذبيان[٣].

ح-في قول سحيم بن وثيل [٤]:

أقـول لأهـلِ الشِّـعْبِ إذ يأسـرونني ألـم تعلمـوا أنـي ابـنُ فـارسِ زَهْـدَمِ

هذا البيت من الأبيات العديدة التي لم يخرجها محقق الكتاب، فضلاً عن أنه قد أخطأ في قراءة كلمة زهدم؛ لأنه لم يعد في تخريجه إلى المصادر، لذلك حدث خطأ في نسبة البيت وروايته، إذ نسبته بعض المصادر إلى ابنه جابر، وروايته الصحيحة: لازم، ولازم: فرس نسبت في بعض المصادر إلى سحيم بن وثيل الرياحي، في حين نسبته مصادر أخرى إلى أبيه وثيل بن عوف، فقد أورده محقق الكتاب على الرواية الأولى(زهدم) وكذلك أورده ابن الأنباري[٥] والنحاس[٦] دون أن يشعر الشارحان بوجود خطأ في ذلك، ولم ولم ينبه كذلك محققا الشرحين الأستاذ عبد السلام هارون، والدكتور أحمد خطاب على ما وقع في الكلمة من خطأ، وأقدم من أشار إلى الرواية الصحيحة للبيت، والفرس(لازم) وليس

(١)ينظر مثلاً: اللسان ١٤٠/٤، التاج ٥٣٨/٤، مادة (سبت) .
(٢)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢٠٩.
(٣) شعر قبيلة ذبيان في الجاهلية ٣٥٨.
(٤)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢٨٨-٢٨٩.
(٥)شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٥٦٧.
(٦)شرح القصائد التسع المشهورات ٤١٠/١.

(زهدم) هو ابن الكلبي، وتابعه ابن الأعرابي، والغندجاني. وابن الكلبي وابن الأعرابي هما أقدم من ابن الأنباري والنحاس؛ فلذلك كانت روايتهما أصح وأرجح، ولهما مصنفات في الخيل وأسمائها وأنسابها وفرسانها.

إذ ذكر ابن الكلبي[١]: لازم فرس سحيم بن وثيل اليربوعي، وله يقول ابنه جابر بن سحيم:

أقول لأهلِ الشِّعْبِ إذ يأسرونني ... ألم تعلموا أنِي ابنُ فارسِ لازمِ

وذكره ابن الأعرابي[٢] : وثيل بن عوف الرياحي أبو سحيم بن وثيل، فرسه: لازم، قال فيه سحيم، ثم يذكر البيت.

ووافق الغندجاني ابن الأعرابي في روايته للبيت وذكره للفرس[٣].

وحين عدت إلى جميع معجمات اللغة وجدت قسماً منها ذكرته باسم (زهدم) وهي: تهذيب اللغة[٤]، والصحاح[٥]، وأساس البلاغة[٦]،واللسان[٧]، والتاج[٨]، في حين ذكرته ذكرته أربعة معجمات باسم لازم فرس وثيل بن عوف، وهي: المخصص[٩]، واللسان[١٠]، والقاموس المحيط[١١]، والتاج[١٢].

والملاحظ هنا أن صاحبي اللسان والتاج، ذكرا كلتا الروايتين، ولعل ابن منظور كان أكثر إفصاحاً في نسبة البيت والرواية الصحيحة للفرس(لازم)، إذ جاء في اللسان [١٣]: قَالَ سُحَيْم بْنُ وَثِيلٍ اليَرْبُوعي، وَذَكَرَ بَعْضُ العلَماء أَنه لِوَلَدِهِ جَابِرِ بْنِ سُحَيْم بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِيهِ: أَني ابنُ فَارِسِ زَهْدَم، وَزَهْدَمٌ فَرَسُ سُحَيْمٍ:

أقول لأهلِ الشِّعْبِ إذ يبيسرونني ... ألم تيأسوا أني ابنُ فارسِ زهدمِ

(١) أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام ٤١.
(٢) أسماء خيل العرب وفرسانها ٤٠-٤١.
(٣) أسماء خيل العرب وأنسابها ٢١٦.
(٤) تهذيب اللغة ٦٠/١٣.
(٥) الصحاح ٨٥٨/٢.
(٦) أساس البلاغة ٣٨٦/٢.
(٧) لسان العرب ٤٣٠/١٥.
(٨) تاج العروس ٤٦٢/١٤.
(٩) المخصص ١١٥/٢.
(١٠) لسان العرب ٢٧١/١٢.
(١١) القاموس المحيط ١١٥٨.
(١٢) تاج العروس ٤١٩/٣٣.
(١٣) لسان العرب ٤٣٠/١٥.

وَزَهْدَمٌ: اسْمُ فَرَسٍ، وَرُوِيَ: أَنـي ابْنُ قَاتِلِ زَهْدَمٍ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ عَبْسٍ، فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ أَن يَكُونَ الشِّعْرُ لِسُحَيْمٍ؛ وَرَوِيَ هَذَا الْبَيْتَ أَيضاً فِي قَصِيدَةٍ أُخرى عَلَى هَذَا الرويِّ وَهُوَ:

أقــول لأهــلِ الشِّــعْبِ إذ يبســرونني ألــم تيأســوا أنـــي ابــنُ فــارسِ لازمِ

وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَيضاً يَكُونُ الشِّعْرُ لَهُ دُونَ وَلَدِهِ لِعَدَمِ ذِكْرِ زَهْدَم فِي الْبَيْتِ.

بقيت ملاحظة أخيرة نقف بها عند هذا البيت، جاء في معجم مقاييس اللغة[1]، وأنشدوا:

أقول لأهلِ الشِّعْبِ إذ يأسرونني ألم تعلموا أني ابنُ فارسِ زهدمِ

أشار محقق الكتاب الأستاذ عبد السلام محمد هارون في الهامش إلى أن البيت: لسحيم بن وثيل اليربوعي، أو لولده جابر بن سحيم، كما في اللسان (يأس، يسر، زهدم). وزهدم: فرس سحيم، وعلى ذلك فالوجه نسبة الشعر إلى جابر، ويروى: " ابنُ قاتلِ زهدمِ" وزهدم في هذه الرواية رجل من عبس، فتصح إذن نسبة الشعر إلى سحيم. ويروى: "ابن فارس لازم" مع نسبته إلى جابر، ولازم: اسم فرس لسحيم. انظر خيل ابن الكلبي ١٧. انتهى كلام محقق معجم مقاييس اللغة، نفهم من كلام المحقق الأستاذ عبد السلام هارون، أنه موافق للرأي الذي أورده صاحب اللسان، بنسبة البيت إلى سحيم أو لابنه جابر، كما نفهم أن الفرس هو لازم لا زهدم، لكن المحقق الفاضل الأستاذ هارون لم يتنبه على ذلك في تعليقه على البيت في شرح المعلقات السبع، لابن الأنباري الذي حققه قبل أكثر من نصف قرن، وحينما حقق معجم مقاييس اللغة أشار إلى ذلك التصويب، مع إشارته المهمة إلى كتاب أنساب الخيل لابن الكلبي الذي لم يكن في الأساس من ضمن مصادره حينما حقق كتاب ابن الأنباري شرح المعلقات السبع، فلما اطلع عليه فيما بعد صحح الخطأ الذي وقع فيه.

٥-توثيق المعلقات التسع:

فيما مضى من حديث خصص بالشعر الذي ورد في الكتاب من غير شعراء المعلقات، وستكون لنا هنا بعض الوقفات مع المعلقات وما فيها من ملاحظات نقدية ومنهجية وتحقيقية، وسنأخذ نماذج لكي لا يطول بنا الحديث عنها.

(١) معجم مقاييس اللغة ١٥٣/٦-١٥٤.

أول ما يثير الشك عند قراءة المعلقات في هذا الشرح هو المقدمات التي وضعها المحقق– من صنعه– في بداية كل معلقة، وأقحمها في المتن، ثم أضاف لنا معلقة كاملة هي معلقة الحارث بن حلزة باجتهاد شخصي منه، فعنوان الكتاب هو شرح المعلقات التسع، والشعراء المذكورون في هذا الشرح تسعة شعراء، فأضاف إليهم شاعراً من عنده ليكمل بهم العدد عشراً، على طريقة التبريزي الذي يبدو أن المحقق قد تأثر به كثيراً في الشرح والاقتباس، فلا أعرف هل الكتاب في ميدان التأليف أو التحقيق[١]؟ هذه أسئلة نطرحها على المحقق.

والشيء الآخر الذي رأيناه في الشرح، كثرة الأقواس المعقوفة [ ] ومن يعمل في ميدان التحقيق يعرف أنها تعني وجود سقط أو خرم أو طمس في النص يصححه المحقق، ثم يشير إلى مصدر التصحيح في الهامش، فقد وردت أبيات في معلقة عبيد بن الأبرص من تسعة أبيات إلى سبعة عشر بيتاً وضعها المحقق بين معقوفين وغيرها كثير في بقية المعلقات، والملاحظ هنا أن المحقق مع كثرة الأقواس المعقوفة لم يشر إليها في الهامش، لذا سأعطي أمثلة من بعض صفحات الكتاب وأترك البقية للقارئ دفعاً للإطالة [٢].

ومن الأشياء الأخرى التي رأيناها في عمل المحقق على النص، إضافة أبيات من المحقق وقد يصل الأمر به إلى إضافة قصائد كاملة معللاً ذلك بوجود تشابه بين النصين الشعريين، وسأورد أمثلة على ذلك:

قال شارح المعلقات[٣]: ((وهذه القصيدة نحو أربعين بيتاً، وفي هذا القدر منها كفاية والله الموفق)).

قبل هذا الكلام بلغ عدد أبيات قصيدة عبيد بن الأبرص واحداً وخمسين بيتاً، فكيف لنا أن نوفق بين العدد الوارد للمعلقة(واحد وخمسون) وبين رأي الشارح (أربعون) بيتاً؟ فحله سهل؛ لأن المحقق أضاف أبياتاً للنص دون أن يشير إلى ذلك في الهامش، وحصل هذا الأمر في معلقة امرئ القيس[٤]، ومعلقة عمرو بن كلثوم[٥].

---

(١) ينظر بداية المعلقات في الشرح وسأذكرها مرتبة على التوالي: الأعشى ١٧، طرفة ٣٨، النابغة ٨٣، عبيد ٩٩، امرؤ القيس ١١٢، زهير ١٧٩، عنترة ٢١٤، لبيد ٢٦٢، عمرو ٣٠٥، الحارث ٣٥٢.

(٢)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني : ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٠، ٣٢، ٤٧، ٥٠.٦٨، ٨٠، ٩٥، ١٢٢، ١٩١،٢٢١، ٢٣٤، ٣١٠، ٣٢٧، ٣٣٩، ٣٤٢.

(٣)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ١١١.

(٤)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ١٧٨.

(٥)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٣٤٨.

وأما إضافة قصائد كاملة فقد أشرت سابقاً إلى أن المحقق قد أضاف قصيدة الحارث بن حلزة ليتم مجموع القصائد عشراً، لكنه لم يكتف بذلك بل أورد مجمهرة أمية بن أبي الصلت مباشرة بعد معلقة عمرو بن كلثوم معللاً ذلك ليوازن القارئ فيما بينهما[١]، وبعد قصيدة عنترة بن شداد أورد قصيدة كاملة للشاعر أفنون التغلبي قال عنها[٢] : ((ملاحظة أخيرة وردت أبيات في العقد الفريد من قافية المعلقة وفيها بعض التشابه منسوبة إلى أفنون التغلبي وهو شاعر جاهلي فأردت أن أثبتها قال أفنون التغلبي))، ثم يذكر قصيدته.

وما دام الحديث عن عنترة، فقد ورد بيت في معلقته وهو البيت الثامن بعد المائة، يقول فيه [٣]:

يدعون عنترَ والرماحُ تنوشني عاداتُ قومي في الزمانِ الأولِ

الملحظ الأبرز هنا أن البيت يختلف في قافيته عن المعلقة التي وردت على روي الميم المكسورة، لكن المحقق لم يتابع ذلك ولم يشر إليه في الهامش، والبيت مما لم يرد في ديوانه أو ينسب إليه على قافية اللام، فضلاً عن الأخطاء الكثيرة في حركات الأبيات الشعرية، التي سنورد عليها مثالاً واحداً، في قول زهير بن أبي سلمى [٤]:

لَعَمري لَنِعمَ الحَيُّ جَرَّ عَلَيهِمُ بِما لا يُواتيهِم حُصَينُ بنُ ضُمضُمِ

إذ أخفق المحقق في ضبط حركة البيت، ولا سيما كلمة(ضُمضُمِ) وصوابها (ضَمضَمِ)، هذا مثال واحد فكيف ببقية الأبيات؟.

وأخيراً هناك ملاحظة مهمة لابد من ذكرها، وهي: أن المحقق الفاضل أهمل بعض الأبيات التي وقف عندها كبار الشراح واللغويين والنحويين لما حوته من إشارات لطيفة وتعليقات مهمة، وقد أغفلها المحقق دون الإشارة إليها في الهامش مما يعزز عمله ويكسبه رصانة وأهمية، وسنذكر مثالاً واحداً عليها، من ذلك ما ورد في قول امرئ القيس[٥]:

هصرتُ بفودي رأسِها فتمايلتْ عليَّ هضيمَ الكشحِ ريَّا المُخَلْخَلِ

(١)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٣٥٠ .
(٢)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢٦٠.
(٣)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢٥٥.
(٤)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٢٠٤.
(٥)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ١٤٤-١٤٥.

ففي حديث الشارح عن تفسير هذا البيت وإعرابه جره الحديث إلى (إذا) الظرفية فاستشهد ببيت ذي الرمة:

إذا ابـنَ أبـي موسـى بـلالاً بَلَغْتِـهِ فقـامَ بفـأسٍ بـينَ وصـليكِ جـازِرُ

والبيت أشار إليه شراح المعلقات كالنحاس[١] والتبريزي[٢]، كما أشار إليه النحاة واللغويون[٣]، وهو من شواهدهم على وقوع الاسم بعد أداة الشرط بتقدير فعل يعمل فيه، ولهم جميعاً تعليقات وآراء مهمة حول هذا الموضوع، إلا أن ذلك الأمر قد غاب عن المحقق ولم يتنبه عليه.

٦-توثيق تراجم الأعلام:

أما التراجم التي وردت في الكتاب فقد كان عددها ستاً وخمسين ترجمة[٤]، والواضح أن هذه التراجم تعود إلى شراح ورواة ونقاد وعلماء وشعراء لهم علاقة بالمعلقات، أو ورد ذكرهم في شرح المعلقات، من أمثال: أبي عبيدة، والأصمعي، والأخفش، والنحاس، وابن الأنباري، والحسن بن كيسان، والمبرد، والرياشي، وسيبويه، والفراء، والنعمان بن المنذر، والربيع بن زياد، وهرم بن سنان، والحارث بن عوف، والمهلهل، وغيرهم.

والملاحظة التي نسجلها هنا أن المحقق لم يترجم لجميع الشخصيات باستثناء شخصيتين هما: الربيع بن زياد، والمبرد، أما الربيع بن زياد فقد أوفاه المحقق حقه بالترجمة، لكنه أهمل شيئاً مهماً وهو الإحالة على مصادر الترجمة [٥].

وأما المبرد الذي ورد ذكره في الكتاب في أربعة مواضع في الصفحات(٥٥، ١٦٧، ١٨٧، ٢٠٢) فقد ترجم له المحقق في موضعين من الكتاب، الأولى في صفحة ١٦٧والثانية في صفحة ١٨٧، جاء في الترجمة الأولى: محمد بن يزيد المبرد صاحب كتاب الكامل في الأدب، وجاء في الثانية: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد صاحب كتاب الكامل.

(١)شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ١٣٨/١.
(٢)شرح القصائد العشر للتبريزي ٨٧-٨٨.
(٣)ينظر مثلاً: كتاب سيبويه ٨٢/١، ومغني اللبيب ٤٢٣/٣، وخزانة الأدب ٣٢/٣-٣٣.
(٤) هذه الإحصائية لم تشتمل على شعراء المعلقات لأن الشارح قد ترجم لهم في بداية المعلقات.
(٥)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ١٨٢.

لي ملاحظتان على الترجمتين، أولاهما: من المتعارف عليه في منهج البحث أن يترجم المحقق أو الباحث للشخصية عند ورودها في النص أول مرة، وقد أخفق المحقق هنا إذ ترجم له في المرة الثانية والثالثة وهذا راجع في تقديري إلى إهمال المحقق للفهارس الفنية للكتاب .

والأخرى: في هاتين الترجمتين المقتضبتين أخفق المحقق واختلف منهجه في الترجمة الأولى عن الثانية وإن كانت مقتضبة، ذكر في الأولى أنه صاحب كتاب الكامل في الأدب، وفي الثانية أنه صاحب كتاب الكامل، فكان عليه أن يذكر الكتاب كاملاً لئلا ينصرف ذهن القارئ إلى أن الكتاب في الأدب دون اللغة، أو يتركه على شهرته كتاب الكامل.

إن إهمال هذا العدد الكبير من التراجم أخل بمنهج البحث وتحقيق النصوص، فقد وردت في الكتاب شخصيات كان على المحقق التنبه عليها وإعطائها حقها من الترجمة والتعريف، ولاسيما المغمورين والمجهولين، فالقارئ لا يعرف كل الشخصيات التي مر ذكرها في الكتاب، والكتاب غير مخصص لفئة المثقفين دون غيرهم؛ بل هو لكل الفئات والطبقات .

إن نظرة متأنية في الكتاب تبين أن هناك شخصيات كان على المحقق أن يترجم لها وإذا استثنينا من ذلك الرواة والشراح والعلماء ممن تخصصوا أو عرفوا برواية الشعر ونقده وشرحه، فضلاً عن الخطأ في قراءة بعض التراجم قراءة صحيحة؛ لأنه لم يعد إلى كتب التراجم والسير لمعرفة الصواب في هذه التراجم، من ذلك مثلاً أخطأ في قراءة أحمد بن عبيدة وصوابه: أحمد بن عبيد[1]، أحد الرواة الذين احتج بهم كثيراً ابن الأنباري في شرحه[2]، وتبقى القائمة طويلة وتحتاج إلى ترجمة، من ذلك مثلاً الحارث بن ضمضم، وورد بن حابس، وقيس بن حسان، وفاطمة بنت حبيب، وعامر بن مضر، وبشر بن قيس، وعمرو بن مرثد، وقيس بن خالد، ومنشم بنت الوجيه الحميري، وقيس بن مسعود، وجذيمة الأبرش، وأحمد بن عبيد وغيرهم .

(١)شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ٥١.
(٢)ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٦٣، ٦٥، ١١٢، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٥١، وغيرها.

الخاتمة

بعد رحلة ممتعة مع هذا البحث انتهت إلى عدة نتائج لعل من أهمها:

١-توصل البحث إلى أن هذا الشرح ليس للشيباني، وإنما نُسب إليه خطأ، ولم يوفق محقق الكتاب في نفيه عنه أو إثباته له.

٢-أشار البحث إلى أن المحقق أخفق في توثيق نسبة الشرح إلى مؤلفه، فلم يذكر أنه تتبع هذا الأمر من خلال مراجعة كتب المؤلف أو الكتب ذات الشأن في هذا المجال.

٣-اتضح من خلال البحث أن المحقق لم يشر إلى كلمة تصحيف أو تحريف أو طمس أو سقط أو خطأ عروضي، مع أن الكتاب يعج بهذه الأمور.

٤-كان للاعتبارات التاريخية – من شخصيات وأحداث- أهمية كبيرة، في الكشف عن حقيقة زيف نسبة الشرح إلى الشيباني، فالشرح جاءت فيه شخصيات متأخرة عن عصر الشيباني.

٥-تبين للباحث أن المحقق أقحم نصوصاً شعرية ونثرية كثيرة في الكتاب، وكذا الأمر مع الأقواس المعقوفة، مما أخل بمنهجه ومخالفته لشروط تحقيق النصوص ونشرها.

٦-أكد البحث ضرورة تحلي المحقق بالأمانة العلمية، التي هي من أهم شروط المحقق الناجح، فالمحقق قد تلاعب بالنصوص بحسب ما يحلو له.

المصادر والمراجع

١. أساس البلاغة، جار الله الزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١/ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٢. أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، الحسن بن أحمد الغندجاني(ت بعد٤٣٠هـ)، تحقيق د.محمد علي سلطاني، دار العصماء- دمشق، ط١/٢٠٠٧.
٣. أسماء خيل العرب وفرسانها، محمد بن زياد الأعرابي (ت٢٣١هـ) تحقيق د.حاتم صالح الضامن، دار البشائر- دمشق، ط٢/ ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٤. أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها، ابن الكلبي (ت ٢٠٤هـ) تحقيق د.حاتم صالح الضامن، دار البشائر- دمشق، ط١/ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٥. الأمثال، ابن سلام الهروي(ت٢٤٤هـ)، تحقيق د.عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١/١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٦. البرصان والعرجان والعميان والحولان، الجاحظ(ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، ط١/١٤١٠هـ.
٧. البناء الفني لخواتيم القصائد الجاهلية بين المروي والمقروء، د.نصرة أحميد جدوع، د.ياسر أحمد فياض، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد٣، العدد١٢/٢٠٠٨.
٨. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، حكومة الكويت، ١٩٦٥.
٩. تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، حقق أصوله محمد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة - القاهرة، ط٢/ ١٩٤٠.
١٠. تاريخ الأدب العربي- العصر الجاهلي، د. شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة، ط٨/١٩٧٧.
١١. تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام، د.نوري حمودي القيسي، د. عادل جاسم البياتي، د. مصطفى عبد اللطيف، دار الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل، ط٢/١٩٨٩.
١٢. تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
١٣. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر- القاهرة، (د.ت).
١٤. الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج البصري (ت٦٥٩هـ)، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت، ١٩٦٤.
١٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤/١٩٩٧.
١٦. ديوان ربيعة بن مقروم الضبي، جمع وتحقيق تماضر عبد القادر فياض، دار صادر- بيروت، ط١/١٩٩٩.

١٧. ديوان العجاج، تحقيق د.عزة حسن، دار الشرق العربي- بيروت، ١٩٩٥.
١٨. ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه وحققه د.محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ٢٠٠٦.
١٩. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ)، تحقيق د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٩٩٨.
٢٠. شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ)، تحقيق أحمد خطاب عمر، دار الحرية للطباعة- بغداد، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
٢١. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ)، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف- القاهرة، ط٥/١٩٩٣.
٢٢. شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزي(ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- مصر، (د.ت).
٢٣. شرح المعلقات التسع، أبو عمرو الشيباني(ت٢٠٦هـ)، تحقيق عبد المجيد همُّو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت، ٢٠٠١.
٢٤. شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي- القاهرة، ١٣٥٣هـ.
٢٥. شرح ديوان الحماسة، أبو علي المرزوقي(ت٤٢١هـ)، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١/١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٢٦. شعر قبيلة ذبيان في الجاهلية، جمع وتحقيق ودراسة سلامة عبد الله السويدي، مطبوعات جامعة قطر، ١٩٨٧.
٢٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري(ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط٤/١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٢٨. الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، ط٢،(د.ت).
٢٩. القاموس المحيط، الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٨/٢٠٠٥.
٣٠. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣/١٩٨٨.

٣١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة(ت١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى- بغداد، ١٩٤١.
٣٢. لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ)،اعتنى بتصحيحه: أمين محمد، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣/١٩٩٩م.
٣٣. محاضرات في تحقيق النصوص، هلال ناجي، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٩٩٤م.
٣٤. المخصص، ابن سيدة(ت٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١/١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٣٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢/١٤٢٠هـ- ١٩٨٠م.
٣٦. مسند أبي يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي(ت٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث- دمشق، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٣٧. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩.
٣٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق وشرح د.عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط١/٢٠٠٠.
٣٩. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي، دار العلم للملايين، مكتبة النهضة- بغداد، ١٩٧٦.
٤٠. مناهج تحقيق التراث، د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٤١. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية- بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .
٤٢. هدية العارفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين باشا البغدادي(ت١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف- استانبول، ١٩٥١.